

العنوان

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية ونقود

إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الاقتصاديات النامية - دراسة حالة الاقتصاد الجزائري -

إشراف الأستاذ:

د. صلاح محمد

إعداد الطالبين:

- عمرون حياة

- دهيمي نصيرة

لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	استاذ مساعد	1- مغني ناصر
مشرفا ومقررا	استاذ محاضر	2- صلاح محمد
مناقشا	استاذ مساعد	3- قدوري نور الدين

السنة الجامعية

2017-2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع...

إلى والديّ الكريمين أطال الله في عمرهما وجعلهم لي سراجا منيرا

والذي كان لدعائهما الأثر البالغ في مشواري الدراسي.

وإلى أخي وأخواتي حفضهم الله...

وكل الأحباب زملاء الدراسة.

عمرون حياة

الإهداء

إلى من عمل وجد وكد من أجل أن أرتاح ويوفر لي كل أسباب الراحة إلى
الذي علمني معنى الصبر وأن سر النجاح لا يدرك بالتمني إنما بالجهد
والمثابرة

أبي الغالي أبقاه الله لي

إلى أظهر الناس لسانا ويذا وأشرفهم قلبا ونفسا إلى التي أنارت لي طريقي
بدعواتها وتعبت من أجل راحتني
أمام العزيزة حفظها الله

إلى الذين وفرو لي كل أسباب التوفيق والنجاح
مسعودة... سميحة... أسيا حفظهم الله

إلى من قاسموني حلوة الحياة ومرها
مصطفى... عبد الرزاق... عبد القادر... عبد الكريم رعاهم الله

إلى من كانوا ملاذي وملجئي
إلى من سأفتقدهم وأتمنى أن يفتقدوني
صديقاتي .. سالم حدة .. تاهمي أسماء

لي كل من أضاء بعلمه عقل غيره
أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائله
فأظهر بسماحته تواضع العلماء
وبرحابته سماحة العارفين

دهيمي نصيرة

كلمة شكر

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى
أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا

الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد
لتبعث الأمة من جديد

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى
الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

وأخص بالتقدير والشكر إلى الاستاذ المشرف صلاح محمد

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل

وشكرا

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
II	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول والأشكال
أ	مقدمة عامة
8	الفصل الأول: الاطار النظري للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية
8	تمهيد:
9	المبحث الأول: مفهوم السياستين النقدية والمالية في الدول النامية
9	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية، أنواعها، أهدافها، وأدواتها في الدول النامية
9	أولاً: تعريف السياسة النقدية
9	ثانياً: أنواع السياسة النقدية
10	ثالثاً: أهداف السياسة النقدية
11	رابعاً: أدوات السياسة النقدية
13	المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي
13	أولاً: السياسة النقدية في المدرسة الكلاسيكية
13	ثانياً: السياسة النقدية والنظرية الكينزية
14	ثالثاً: السياسة النقدية في النظرية النقدية لفريدمان
14	المطلب الثالث: تعريف السياسة المالية، أنواعها، أهدافها، وأدواتها في الدول النامية
14	أولاً: تعريف السياسة المالية
15	ثانياً: أنواع السياسة المالية
15	ثالثاً: أهداف السياسة المالية
16	رابعاً: أدوات السياسة المالية
17	المطلب الرابع: السياسة المالية في الفكر المالي
17	أولاً: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي
17	ثانياً: السياسة المالية في الفكر الكينزي
18	ثالثاً: السياسة المالية في الفكر النقدي

18	المبحث الثاني: مفهوم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الدول النامية
18	المطلب الأول: استراتيجية السياسة النقدية والمالية في الدول النامية
19	أولاً: استراتيجية السياسة النقدية
20	ثانياً: استراتيجية السياسة المالية
21	المطلب الثاني: أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية
22	المطلب الثالث: شروط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية
23	المطلب الرابع: آلية تخصيص السياسات من خلال مقارنة "مندل"
26	ملخص الفصل الأول
28	الفصل الثاني: دراسة تحليلية لواقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر
28	تمهيد
29	المبحث الأول: اتجاهات السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)
29	المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر (2000-2015)
29	أولاً: طبيعة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)
34	ثانياً: وسائل السياسة النقدية في الجزائر (2000-2015)
37	ثالثاً: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)
38	المطلب الثاني: مسار السياسة المالية في الجزائر (2000-2015)
38	أولاً: تطور النفقات العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2015)
40	ثانياً: تطور الإيرادات العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2015)
43	المطلب الثالث: انعكاسات السياسة النقدية على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)
44	أولاً: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر
47	ثانياً: أثر السياسة المالية على البطالة في الجزائر
49	المبحث الثاني: التحليل التنظيمي للعلاقة بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر
49	المطلب الأول: تنظيم العلاقة بين الحكومة وبنك الجزائر

50	أولاً: مضمون قانون النقد والقرض 10-90
52	ثانياً: تعديل قانون النقد و القرض في 2003 الأمر 11-03
53	المطلب الثاني: تحليل علاقة الحكومة ببنك الجزائر
59	خلاصة الفصل الثاني
61	خاتمة عامة
66	قائمة المراجع

فهرس

الجداول والأشكال

أولاً: فهرس الجداول.

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر (2000-2015)	34
(2-2)	تطورات الاحتياطي الاجباري في الجزائر(2000-2015)	35
(3-2)	توزيع القروض حسب القطاعات في الجزائر (2000_2015)	37
(4-2)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2015)	38
(5-2)	تطور النفقات الكلية خلال الفترة 2000-2015	39
(6-2)	تطور الايرادات الكلية خلال فترة 2000-2015	41
(7-2)	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار(2000-2015).	43
(8-2)	تطور معدلات النمو الناتج الإجمالي خلال الفترة (2000-2015)	44
(9-2)	الناتج المحلي الاجمالي %	45
(10-2)	التوزيع القطاعي الاجمالي للناتج الداخلي بالأسعار الحقيقية	45
(11-2)	تطور معدلات نمو البطالة خلال الفترة (2000-2015)	47
(12-2)	تطور مستويات التشغيل والبطالة في الجزائر (2000-2012)	48
(13-2)	مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الانفاق الحكومي	54
(14-2)	تطور الكتلة النقدية مع حجم القروض الممنوحة للحكومة	56
(15-2)	تطور المبالغ المعروضة والمكتتب بها على مستوى السوق الاولية لقيم الخزينة	57

ثانياً: فهرس الأشكال.

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الاقتران الخاطئ والصحيح للسياسة النقدية والسياسة المالية "مقاربة مندل".	57

مقدمة عامة

تمهيد:

شكّلت السياسات الاقتصادية محورا هاما في مجال التأثير على النشاط الاقتصادي وقدرتها على الخروج من المشاكل الاقتصادية التي عانت منها العديد من الدول كالتضخم البطالة، معدلات النمو المنخفضة... وغيرها. حيث أخذت السياسة النقدية في الاوقات الحالية مكانة هامة من بين السياسات الاقتصادية، وأصبح دورها حاسما في تحقيق الاهداف العامة للاقتصاد، ولا ننسى الدور القوي الذي تلعبه السياسة المالية في تأثيرها على التنمية الاقتصادية، فهي لا تقل أهمية عن السياسة النقدية فكلاهما يهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما تعتبر السياسة المالية وسيلة لدعم السياسة النقدية بالتنسيق بينهما يعتبر ضروريا وأساسيا في نجاح السياسة الاقتصادية لأي بلد.

عانى الاقتصاد الجزائري -كغيره من الاقتصاديات النامية - العديد من المشاكل التي وقفت أمام تقدمه، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى وضع استراتيجية شاملة تهدف الى النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تبنيها اصلاحات مؤسسات النقد الدولية، كما قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياستين النقدية والمالية حيث منحت الاستقلالية للبنك الجزائري في إدارتها بالاعتماد على السياسة النقدية كأسلوب لعرض النقود، فضلا عن الدور الهام الذي تلعبه الحكومة في توجيه الاقتصاد وتنشيطه من خلال السياسة المالية المتبعة.

التنسيق بين السياستين النقدية والمالية يزيد من مصداقية السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها العامة وهذا التوافق الكلي بين السياستين راجع بدرجة أولى الى التعاون المميز بين الحكومة والبنك المركزي.

❖ مشكلة الدراسة:

من خلال ما سبق يتضح لدينا معالم التساؤل الرئيسي الذي نريد معالجته وهو: "ما

مدى إمكانية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية؟"

ويندرج عن التساؤل بعض التساؤلات الفرعية تتمثل في:

أ - ماهي طبيعة العلاقة الموجودة بين السياسة النقدية والمالية؟

ب- متى تعمل أدوات كل من السياستين النقدية والمالية في تحقيق الأهداف المشتركة للاقتصاد الجزائري؟

❖ الفرضيات:

من أجل الإجابة عن التساؤلات الفرعية قمنا بوضع الفرضيتين الفرعيتين التي تخدم التساؤل الرئيسي للدراسة، والتي سوف نعمل على اختبارها من خلال دراستنا، وتتمثل الفرضيتين فيما يلي:

1. تعتمد السياسة الاقتصادية على أدواتها الأساسية في التأثير على النشاط الاقتصادي وقدرتها على تحقيق أهدافها، فقد تلجأ الدول أما للسياسة النقدية أو للسياسة المالية ولا يمكن التنسيق بينهما للخروج من المشاكل الاقتصادية فكل سياسة مجالها الخاص في التأثير.
2. التنسيق بين أدوات السياستين النقدية والمالية يزيد من قدرة الدولة على تحقيق أهدافها لاسيما هدف الاستقرار الاقتصادي فكلتاهما تؤثر وتتأثر بالأخرة.

❖ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية بحثنا حول التنسيق العملي والنظري بين السياستين النقدية والمالية، نظرا لمكانة السياستين في اقتصاديات الدول النامية خصوصا الجزائر التي تهتم بتطوير اقتصادها، ولكون السياستين عاملين أساسيين في منظومة استقرار الاقتصادي كهدف عام لكل سياسة.

❖ أهداف الدراسة:

بناء على تحديد الأهمية فان الغرض الأساسي منه لا يخرج في الحقيقة محاول لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تحديد أهم آليات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وأهم المعوقات لذلك في الواقع العملي خاصة في الاقتصاد الجزائري.

✓ معرفة الاثار المتبادلة بين السياستين النقدية المالية على الأهداف المتعلقة بالسياسة الاقتصادية.

✓ أهم المؤشرات المرتبطة بتنسيق السياسة النقدية مع السياسة المالية وانعكاسها على بعض المتغيرات الاقتصادية.

❖ حدود الدراسة:

- سوف نحاول دراسة موضوعنا هذا من خلال الالتزام بما يلي:
- الحدود العلمية: من هذه الناحية سوف ندرس النظام المالي والنقدي من جهة الاقتصاد الوضعي والمتمثل في النظام الرأسمالي، وسوف يكون ذلك من خلال دراسة العلاقات المتبادلة ونتائجها بين الحكومة والبنك المركزي من جهة أخرى؛
- الحدود المكانية: من هذه الناحية سنحاول دراسة موضوعنا في الاقتصاديات النامية، وسنسقط دراستنا على الاقتصاد الجزائري وذلك باعتباره أحد الاقتصاديات النامية؛
- الحدود الزمانية: سنعمد في دراستنا التركيز على الفترة 2001-2015 باعتبارها فترات ذات خصوصية من جوانب عدة، من أهمها تنوع طبيعة السياسات الاقتصادية الكلية التي تم اتباعها من طرف الحكومة الجزائرية خلال الفترة.

❖ منهجية الدراسة:

إن طبيعة الموضوع تفرض علينا الأخذ بجملة من المناهج المستخدمة في الاقتصاد منها المنهج الوصفي في عرضنا للمفاهيم العامة للموضوع والمنهج التحليلي لمعالجة واقع النظام الاقتصادي الجزائري وفلسفته في تحديد أهدافه وضبط السياسات اللازمة لتحقيقها. وعليه، فإن طابع الدراسة التي نقوم بها يقودنا إلى الاعتماد على منهجين أساسيين، هما:

1- المنهج الاستنباطي: والذي سوف نستخدمه في المعالجة النظرية للدراسة، سواء تعلق الأمر بتحديد المفاهيم لكل من النظام المالي أو النظام النقدي، أو تعلق الأمر بالدراسة التحليلية للقوانين والتشريعات الخاصة بتطور وتحليل الإصلاحات في الاقتصاد الجزائري وذلك بالاعتماد على أداة التوصيف؛

2- **المنهج الاستقرائي:** والذي سوف نستخدمه في الدراسة التطبيقية من خلال تحليل المعطيات الإحصائية للاقتصاد الوطني الجزائري في مجال تطور مكونات السياستين النقدية والمالية ومدى أهميتهما في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وذلك من خلال الاعتماد على أداة الإحصاء من خلال الرسوم البيانية.

❖ **دوافع اختيار الموضوع:**

تم اختيار الموضوع لعدة أسباب منها:

- **أسباب ذاتية:** الأوضاع التي يعيشها الاقتصاد الجزائري خاصة مع انخفاض أسعار البترول.

- **أسباب موضوعية:** محاولة توضيح وفهم عملية التنسيق بين السياستين وطبيعة الترابط الموجود بينهما.

❖ **الدراسات السابقة:**

انطلاقاً من عدة دراسات، تمكنا من وضع المحاور الكبرى لدراستنا، والتي نشير إلى أهمها كما يلي:

1. دراسة (**أحمد ولد الشيباني 2012-2013**)، بعنوان فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي "دراسة حالة موريتانيا"، مذكرة ماجستير، الهدف من الدراسة معرفة مدى قدرة السياستين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي حيث توصل إلى نتيجة مفادها ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية في ظل اقتصاد السوق حيث يتطلب وضع حد للتمويل عن طريق العجز في الميزانين كما أن الانسجام بين السياستين عامل مهم لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي و تحقيق مستويات دخل عالية وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات.

2. دراسة (**منى كمال 2010**) ، بعنوان الإطار النظري للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية، مذكرة ماجستير، الهدف من دراسة استخدام نموذج قياسي للتحقق من تأثير عملية التنسيق على الأهداف الاقتصادية وتوصلت إلى أن التنسيق يتحقق في إطار

استهداف التضخم الذي أسهم في الحد من ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية ومنح الاستقلالية للبنك المركزي كما أشارت إلى أن تطبيق استهداف التضخم في ظل التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ساهم في خفض العجز الأساسي للموازنة.

3. دراسة (أحمد حسين الهيتي وأوس فخر الدين أيوب 2012) ، بعنوان دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي، مقال، الهدف من دراسة فعالية كل السياسة النقدية والمالية على المتغيرات الحقيقية للاقتصاد والنتيجة أن السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية في المدى القصير وتأثيرها أكبر فزيادة العرض النقدي ساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

4. دراسة (درواسي مسعود 2006-2005)، بعنوان السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر"، تهدف أساسا إلى معرفة الدور الذي تلعبه السياسة المالية من خلال أدواتها في تحقيق التوازن الاقتصادي العام وتوصل إلى انعدام التوازن الاقتصادي بصورة عامة اي ان الاقتصاد يعاني من اختلالات في هيكله من جهة و ادارته من جهة اخرى وهذا راجع للصدمات الخارجية و السياسات الاقتصادية المتبعة في السنوات الماضية، كما توصل إلى أن هناك هدفين لتحقيق الموازنة أولا رسم السياسة المالية في فترة سنة مالية مقبلة و ثانيا تحديد برامج الانفاق الحكومي لنفس السنة .

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو أننا سنحاول فهم العلاقة الموجودة بين السياستين النقدية والمالية ومعرفة درجة التنسيق بينهما وتسلط الضوء على النتائج المتحصل عليها وتحليلها من حيث قدرتهما على التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية.

❖ تقسيمات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤل الرئيسي يتطلب بنا الأمر تقسيم الدراسة إلى فصلين، وهما كالتالي:

فالمقدمة العامة من خلالها حاولنا محاولة إظهار المشكل ومُمنهجته ليسهل علينا تحليله واستخلاص النتائج، كما يتناول الفصل الأول الإطار النظري للتنسيق بين السياستين

النقدية والمالية في الدول النامية، أما الفصل الثاني فخصصناه للدراسة التطبيقية لحالة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر من خلال تتبع مسار السياستين عبر مختلف الإصلاحات خلال الفترة 2001-2015 وإلى دراسة تحليل تنظيمي للعلاقة بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر.

والأخير **الخاتمة العامة** تضمنت نتائج الدراسة للجانب النظري والتطبيقي مع جملة من التوصيات كحلول لأهم العوائق التي يمكن ان تقف امام التنسيق الأمثل بين السياستين النقدية والمالية، ونختم بأفاق بحث تكون منطلقا لبحوث مستقبلية.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنسيق بين السياستين

النقدية والمالية في الدول النامية

تمهيد:

تعتبر السياستين النقدية والمالية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها، مما جعلها تمثل حقلًا خصبا لكثير من البحوث والدراسات وتتعرض باستمرار للإضافة والتطوير من طرف الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم ونظرياتهم لكن مع استمرار الازمات الاقتصادية وعجز كل سياسة على حدي في معالجة هذه الازمات هو ما أدى إلى محاولة التنسيق بين السياستين قصد زيادة فعاليتها ورفع كفاءتهما، من أجل الخروج بأحسن النتائج وتحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية والتقليل أكثر ما يمكن من حدة الازمات، على حسب الظروف الاقتصادية السائدة والنظام الاقتصادي المتبع. وللإطاحة بجوانب هذا الفصل ارتئينا تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول يتناول الإطار النظري لكل من السياستين النقدية والمالية، والمبحث الثاني حول مفهوم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.

المبحث الأول: مفهوم السياستين النقدية والمالية في الدول النامية

قبل التعرض الى معرفة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية واهميته على مستوى التوازن الاقتصادي الكلي، يجدر بنا التعريف بمضمون واهداف كل من السياستين النقدية والمالية.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية، أنواعها، أهدافها، وأدواتها في الدول النامية.

لقد ظهر الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن الماضي، ثم اخذ هذا الاهتمام يتزايد خاصة اثناء الازمات المالية وعدم الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

تعبر السياسة النقدية عن الاجراءات الازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود¹، بغرض الرقابة على الائتمان، والتأثير عليه بما يتفق وتحقيق الاهداف التي تصبو إليها الحكومات وكذا تنظيم السيولة العامة للاقتصاد².

الفرع الثاني: انواع السياسة النقدية

تنقسم السياسة النقدية وفق حالة النشاط الاقتصادي إلى نوعين رئيسيين هما³:

أ-سياسة نقدية توسعية: تستخدم هذه السياسة في حالة الركود الاقتصادي بزيادة العرض من النقود، والتي تؤدي بطريقة غير مباشرة إلى زيادة مستوى الدخل التوازني وتشجيع الانتاج والازدهار الاقتصاديين ومن أدوات هذه السياسة:

1. تخفيض نسبة الاحتياطي الاجباري؛
2. زيادة سعر إعادة الخصم؛
3. يدخل البنك المركزي مشتريا للسندات الحكومية.

¹ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار البهاء للنشر والتوزيع، 2003، ص 114.

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص 112.

³ إياد عبد الفتاح النصور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة (الاقتصاد الجزئي والكلي)، جامعة الاسراء الاردنية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2013، ص 201، 262.

ب- سياسة نقدية انكماشية: تستخدم هذه السياسة في حالة النمو الاقتصادي بتخفيض العرض الاسمي من النقود، وبالتالي بتخفيض الطلب على الاستثمار، ومنه المحافظة على الاستقرار النسبي في الاسعار، ومن أدوات هذه السياسة:

1. زيادة الاحتياطي القانوني؛
2. تخفيض نسبة إعادة الخصم؛
3. يدخل البنك المركزي بائعا للسندات الحكومية

الفرع الثالث: أهداف السياسة النقدية.

تختلف أهداف السياسة النقدية تبعاً لمستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، ففي الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياستها النقدية تركز في خدمة التنمية وتوفير التمويل اللازم لها¹، ويمكن أن نقسم أهداف السياسة النقدية إلى ما يلي:

أولاً. الأهداف الوسيطة: يقصد بها كل هدف من شأنه أن يكون سبباً في حد ذاته لتحقيق هدف نهائي، ويندرج تحت هذا التقسيم:

1. معدلات الفائدة: والتي شكلت المتغيرة الوسيطة في النظرية النقدية الكينزية، حيث نادى الكينزيون بضرورة الحفاظ على معدلات الفائدة عند حدها الأدنى بهدف تشجيع الاستثمارات ومن ثم الطلب الكلي، ويعمل البنك المركزي على مراقبة معدلات الفائدة لأن مستوياتها وتطورها يؤثران مباشرة على سلوكيات المتعاملين الاقتصاديين من حيث الاستهلاك والادخار.

2. المجمعات النقدية*: وهو الهدف الوسيط المفضل عند النقديين، الذين نادوا بضرورة تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب لمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي، لتحقيق الاستقرار النقدي.

¹ الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي - دراسة حالة موريتانيا-مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص

3. استقرار سعر الصرف: في الاقتصاديات المعاصرة المفتوحة على الخارج أصبحت تلعب حركة رؤوس الأموال تأثيراً على قيمة النقود المحلية من جهة، وكذا على حجم مبادلات البلد مع الخارج، وبالتالي التأثير على ميزان المدفوعات، وعليه أصبح سعر الصرف هدفاً وسيطاً للسياسة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار في قيمة العملة من جهة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

ثانياً. الأهداف النهائية: تساهم السياسة النقدية في تحقيق الأهداف العامة المحددة في إطار السياسة الاقتصادية، والتي تعرف بالأهداف النهائية، حيث يرى الكثير من الاقتصاديين أن هدف السياسة النقدية في الدول النامية يعتريه الكثير من الغموض والضبابية، ليس من ناحية التحديد ولكن من جانب إمكانية التحقيق¹، ومن المتعارف عليه أن أهداف السياسة النقدية الرئيسية يمكن أن تتلخص بالأمور التالية:²

1. تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية والذي يتمثل بالحد الأدنى للبطالة؛

2. استقرار الأسعار؛

3. المحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات الخارجية؛

4. العمل على توفير المتطلبات النقدية للنمو الاقتصادي.

الفرع الرابع: أدوات السياسة النقدية.

يمكن تعريف أدوات السياسة النقدية بأنها الوسائل المختلفة التي تستعين بها الدولة في إدارة حجم المعروض النقدي، ومن أكثر الأدوات المستعملة بما يخدم توجهات السياسة الاقتصادية نجد:

أولاً- الأدوات الكمية: يندرج تحت هذا التقسيم جميع الأدوات النقدية التي تعتمد السلطات النقدية في استخدامها على قوى السوق، وتتمثل في:

¹ بالعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 113.

² عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 359.

1. عمليات السوق المفتوحة: وهي عملية بيع أو شراء البنك المركزي الأوراق المالية الحكومية في السوق، والهدف الأساسي هو التأثير المباشر في حجم الودائع لدى البنوك التجارية.
 2. نسبة الاحتياطي القانوني: نسبة قانونية معينة يفرضها البنك المركزي على مجمل الودائع في البنوك التجارية للاحتفاظ بها في خزائنه بهدف حماية أموال المودعين عند إفلاس البنك أو انهياره.
 3. سعر إعادة الخصم: وهو المقابل الذي يتقاضاه البنك المركزي لقاء إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية التي تعود ملكيتها للبنوك التجارية بهدف تحويلها.
- ثانيا- الأدوات الكيفية (النوعية):

- يقصد بها الأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة، ويندرج تحت هذا التقسيم الأدوات التالية:
1. سياسة تطير القروض: تتمثل في تدخل السلطة النقدية للتأثير على خلق الكتلة النقدية عن طريق فرض رقابتها على نشاط البنوك التجارية وتوزيع القروض وفق إجراءات إدارية وقانونية¹.
 2. سعر الصرف: يستخدم سعر الصرف من طرف البنك المركزي بهدف التأثير على التجارة الخارجية، حيث يقوم بتخفيض سعر صرف العملة المحلية إذا كان هدفه زيادة الصادرات لأجل تحسين ميزان المدفوعات، ويقوم برفع سعر صرف العملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة الاستيراد من الخارج، ويعتبر استقرار سعر الصرف سببا رئيسا للنمو التجارة الخارجية².

¹ بقيق ليلي إسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية -دراسة قياسية - مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية البنوك، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2014، ص 35.

² بناي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008، ص 117.

3. الافتراض بواسطة السندات مع تحديد هامش الضمان: يتم تنظيم الإتمان عن طريق السماح للأفراد وخاصة المضاربين بالافتراض من المصارف، بضمنان السندات المشتريات في فترة سابقة بشرط التقيد بهامش الضمان أو متطلبات الهامش.

4. الإقناع الادبي: يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التباحث والحديث المقنع مع البنوك التجارية فيما يخص السياسة والهدف الذي تريد تحقيقه.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.

نتعرض هنا إلى التطورات التي شهدتها السياسة النقدية عبر مختلف المدارس الاقتصادية.

الفرع الأول: السياسة النقدية في المدرسة الكلاسيكية.

لقد اعتبر الكلاسيك أن النمو يتحقق تلقائياً دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل¹.

وارتبط موقف الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرتهم إلى النقود ووظائفها إذ جاءت النظرية الكلاسيكية للنقود على أنها وسيط في التبادل، وهي بمثابة ستار يخفي ورائه العمليات الحقيقية للاقتصاد القومي².

الفرع الثاني: السياسة النقدية والنظرية الكينزية

لقد رأت هذه النظرية أن عرض النقود يجب أن يؤثر على معدلات سعر الفائدة وليس فقط على مستوى الاسعار فبافتراض ان البنك المركزي يقوم بشراء اوراق مالية من السوق المالية فان ذلك سيؤدي الى زيادة عرض النقود، وزيادة الاحتياطات للبنوك، التي تؤهلها الى زيادة قروضها الممنوحة وذلك من خلال تخفيض اسعار الفائدة الذي يكون حافزا في تحقيق التوسع في الائتمان ودفع المستهلكين الى تخفيض ادخاراتهم وزيادة انفاقهم، كما قام كينز

¹ لعزيزي حسيبة، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي حالة الجزائر مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2010، ص3.

² عباس كاظم الدعيمي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الاوراق المالية، دار ضياء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 25.

بالتركيز على وظيفة النقود كمخزن للقيمة بالإضافة الى وظيفتها كوسيط في التبادل، وبالتالي فقد رأى كينز في نظريته ان التغييرات في اسعار الفائدة في السوق المالي تؤثر تأثيرا كبيرا على طلب الافراد على النقود¹.

الفرع الثالث: السياسة النقدية في النظرية النقدية لفريدمان

نظرا لامتداد وتغير فترة التأخير في اثر السياسة النقدية، فقد اقترح فريدمان ان يكون للسلطات النقدية اثر كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لو انها اتبعت قاعدة بسيطة تستند على جعل الزيادة في عرض النقد تنمو بنسبة تتساوى مع نسبة نمو الناتج القومي الصافي دون استخدام السياسات المبنية على التوسع والانكماش، لان ربط الزيادة في عرض النقود بنمو الناتج القومي الصافي الذي يعمل على تحقيق التوظيف الكامل سيجنب المجتمع التعرض للتقلبات الاقتصادية²، كما يرى البعض ان السياسة النقدية المقابلة للتقلبات الاقتصادية الدورية إنما تتضمن تغييرات من سنة الى أخرى في عرض النقد للوصول الى تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي، إلا أن فريدمان يرى ان المشكلة تكمن في أنه قد تحصل بطالة أكبر من المعدل المتوقع في عرض النقد و كذلك في معدل التضخم.

المطلب الثالث: تعريف السياسة المالية، أنواعها، أهدافها، وأدواتها في الدول النامية

أصبحت السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين السياسات، فهي الأداة التي تعتمد عليها أغلب الدول بغية تحقيق أهدافها الاقتصادية بحيث تؤثر على سوق الانتاج ومن خلال أدواتها الرئيسية تؤثر على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

للسياسة المالية عدة تعاريف نذكر منها:

¹ محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 274.

² طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص 146.

- 1- تعرف بأنها كافة الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل دون التضخم من خلال سياسة الانفاق والسياسة الضريبية وسياسة الاقراض العام¹.
- 2- وقد عرفها عبد المطلب عبد المجيد بأنها: " مجموعة من القواعد والاساليب والاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة"².

الفرع الثاني: أنواع السياسة المالية

تنقسم السياسة المالية وفق حالة النشاط الاقتصادي الى نوعين رئيسيين هما³:

- أ- سياسة مالية توسعية: تستخدم المزيد من الانفاق الحكومي أو تقليل معدلات الضريبة المفروضة على القطاعات العائلية أو الاعمال لتحفيز مستوى الطلب.
- ب- سياسة مالية انكماشية: زيادة معدلات الضريبة المفروضة أو تقليل الانفاق الحكومي بهدف تخفيض مستوى الطلب الكلي.

الفرع الثالث: أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية مجموعة من الاهداف تسعى العديد من الدول إلى تحقيقها وتختلف هذه الاهداف في مفهومها وأهميتها بحسب النظم الاقتصادية ومدى تطورها ونذكر أهم الاهداف في النقاط التالية⁴:

- 1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال توظيف السياسة الضريبية، الإنفاق الحكومي، القروض العامة؛
- 2- تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال النفقات العامة في تمويل التنمية؛

¹ مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 339.

² عبد القادر خليل، مبادئ لاقتصاد النقدي والمصرفي "إبحاءات حول الجهاز المصرفي والسياسة النقدية في تحليل نظرية ومراقبة كمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2014، ص 187.

³ إباد عبد الفتاح النور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 275.

⁴ عبد الرحمان تومي، اشكالية التوازن الاقتصادي بين السياسة النقدية والسياسة المالية النموذج الجزائري (1990-2009)، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 6/ 2011، ص 17، ص 5.

3- التوزيع العادل للمداخيل حيث تساهم في التقليل من حجم الفوارق وكذا التحويلات الاجتماعية.

الفرع الرابع: أدوات السياسة المالية

من أجل الوصول إلى الاهداف التي سبق ذكرها تستخدم الحكومة مجموعة من الادوات في سبيل التأثير على النشاط الاقتصادي وتشمل:

أ- **السياسة الضريبية:** تعبر السياسة الضريبية عن مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية، ويقودنا الحديث عن السياسة الضريبية إلى الحديث عن النظام الضريبي الذي يمثل الجانب التطبيقي وترجمة السياسة الضريبية حيث يعرف النظام الضريبي على أنه: "مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في المراحل المتتالية التشريع الى الربط والتحصيل"¹.

ب- **النفقات الحكومية:** وهي تلك المبالغ النقدية التي تدفعها الدولة أو احدى هيئاتها العامة من أجل إشباع الحاجات العامة، ويكون تأثيرها آليا على الاقتصاد الوطني وذلك إما بالزيادة او الانخفاض وهذا تبعا للوضع الاقتصادي القائم².

ج- **الدين العام:** حجم الدين العام ومقدار نموه وكيفية الحصول عليه تعتبر مهمة من ناحية السياسة المالية للحكومة فهي تؤثر على الوضع الاقتصادي العام للدولة، كما أنه في نفس الوقت في حالة وجود فائض فإن حجمه كذلك ومقدار نموه وكيفية استغلاله لها تأثير على

¹ بلعجوز حسن، سعودي عبد الصمد، تحليل أثر تقلبات اسعار النفط وتخفيض العملة في توجيه السياسة المالية في الجزائر، دراسة تحليلية لقانون المالية لسنتي 2015-2016، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية للنشر، مجلة رماح للبحوث والدراسات، 8/2016، ص 5.

² بريشي عبد الكريم، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-خلال الفترة ما بين 1990-2014، جامعة ادرا، مجلة التكامل الاقتصادي 8/2015، ص 7.

الانشطة الاقتصادية في الدولة، والدين العام هو الأموال التي تقترضها الدولة من المواطنين حيث تدفع الدولة مقابل ذلك فوائد اعلى من سعر الفائدة السائد¹.

المطلب الرابع: السياسة المالية في الفكر المالي

مرت السياسة المالية بمراحل عديدة في الفكر المالي وذلك تبعا لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

يقوم الفكر الكلاسيكي على عدة مبادئ منها الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ذلك أن التوازن الاقتصادي يتحقق آليا وهذا بفضل آليات التصحيح الذاتي والمتمثلة في مرونة الاجور والاسعار لذا يجب على الدولة ألا تتدخل في الاقتصاد لأن ذلك سيعيق السيورة الطبيعية للنظام.

لقد أكد الكلاسيك انطلاقا من عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على أن تكون السياسة المالية محايدة وأن تؤدي وظيفة محددة لذا تميزت السياسة المالية الكلاسيكية ب:

1. أن الضرائب تفرض على الافراد في حدود ضيقة جدا؛
2. الاخذ بضرورة الاحتفاظ بمبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة للدولة؛
3. اعتبروا ان الضريبة هي الاداة الرئيسية في تمويل الإنفاق العام؛
4. عدم استخدام ادوات السياسة المالية من إنفاق عام وضرائب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الكينزي

بعد أزمة 1929 التي عرف من خلالها العالم كسادا كبيرا، وشهدت الاقتصاديات الرأسمالية حالة عدم الاستقرار حيث عجزت النظرية الكلاسيكية في معالجة هذه الحالة، مما دفع كينز إلى تبني نظرية مغايرة تقوم على قلب المفهوم الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي ورفض

¹ مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 342.

"قانون ساي للأسواق" لذلك رأى أن مستوى التشغيل والانتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال وأن التوازن لا يتحقق تلقائياً بل عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأعطى للسياسة المالية والنقدية أهمية محورية في إدارة وتوجيه هذا النشاط، وقد توصل إلى أن النظام الرأسمالي يعجز أن يولد في ذاته سبل إنعاش والقضاء على البطالة وهو يمر بمرحلة الكساد الدوري أو سبل تجنبه لخطر التضخم ويمر أيضاً بمرحلة التشغيل التام، كما أشار إلى أن الدولة هي الجهاز الوحيد الذي يستطيع تحقيق التوازن، وعليه تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية واتخذت مفهوماً وظيفياً فلم تعد سياسة مالية محايدة تستخدم لمجرد أغراض مالية وإنما أصبحت أداة رئيسية للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.

الفرع الثالث: السياسة المالية في الفكر النقدي.

إن ظاهرة الركود التضخمي التي شهدتها الدول الرأسمالية في بداية سبعينيات القرن المنصرم أثبتت قصور النظرية الكينزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق استخدام السياسة المالية، كذلك رأى النقداويون أن السياسة النقدية هي التي تساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذ يتحقق ذلك حسبهم بزيادة المعروض النقدي الذي سيؤدي بدوره إلى رفع مستوى الدخل الوطني، لذلك فإنهم ينادون بسياسة نقدية تكون فيها الزيادة في عرض النقود منخفضة وثابتة وأكدوا كذلك أن عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأن الاقتصاد الحر الذي يسوده المنافسة التامة يكون مستقراً لذا فهو لا يحتاج إلى تدخل الدولة.

المبحث الثاني: مفهوم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الدول النامية

إن مجال استخدام السياستين النقدية والمالية بمختلف أدواتهما وكذا فعاليتهما ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببنية ودرجة تطور الهيكل الاقتصادي والمالي، وعليه يبدو من الطبيعي أن ترتبط طبيعة وفعالية الخصائص الاقتصادية في الدول النامية بالخصائص المالية والنقدية لهذه الدول.

المطلب الأول: استراتيجية السياستين النقدية والمالية في الدول النامية

إن دراسة قضية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية يتطلب الوقوف على هيكل واستراتيجية كل من هاتين السياستين.

الفرع الأول: استراتيجية السياسة النقدية.

يواجه البنك المركزي مشكلة تتمثل في أنه يرغب في تحقيق أهداف معينة مثل استقرار الاسعار مع مستوى مرتفع للعمالة، ولكن البنك المركزي قد لا يستطيع مباشرة أن يؤثر على تلك الأهداف ومن ثم فإن البنك المركزي يحدد أدوات يستخدمها لكي يؤثر على الأهداف النهائية بطريقة غير مباشرة ومن هنا يتبع البنك المركزي استراتيجية لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه فخطة البنك المركزي تسير على النحو التالي¹:

- بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة ومستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من المتغيرات وتسمى تلك الاستهدافات " الأهداف الوسيطة " وهي تتمثل بمتغيرات نقدية كلية كحجم الكتلة النقدية وسعر الفائدة التي لها أثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار، وحتى إذا ما كانت هذه الأهداف الوسيطة لا تتأثر مباشرة بأدوات السياسة النقدية للبنك المركزي فإنه يختار مجموعة أخرى من المتغيرات لكي تكون هي المتغيرات المستهدف إحداث تغيير فيها وتسمى " الأهداف العامة " مثل الاحتياطات الكلية وسعر الفائدة على أذن الخزينة وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية.

- يتبع البنك المركزي الاستراتيجية السابقة لأنه من السهل عليه أن يحقق الهدف المطلوب من خلال التأثير على الأهداف الوسيطة بدلا من التأثير على الهدف النهائي مباشرة، فمن خلال الأهداف الوسيطة والاهداف العامة يمكن للبنك المركزي أن يتأكد بسرعة ما إذا كانت سياسته تسير في الطريق الصحيح أم لا بدلا من الانتظار لكي يرى النتيجة النهائية للسياسة.

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 117.

الفرع الثاني: استراتيجية السياسة المالية

تستخدم أدوات السياسة المالية لمعالجة وجود فجوة ركودية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد

ويمكن توضيح هذه السياسة التي تعمل بها السياسة المالية كما يلي¹:

أولاً- حالة الكساد الاقتصادي: وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي

وبالتالي العجز في تصريف المنتجات ولانتقال الاقتصاد من هذا الوضع تستخدم السياسة

المالية على النحو التالي²:

1. زيادة مستوى النفاق العام: والمتمثل أساساً في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة أو

زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لان إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد

وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومنه

إلى زيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكلة الكساد؛

2. تخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية: مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي

المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي؛

3. استخدام مزيج من زيادة الانفاق وتخفيض الضرائب: وذلك ما يخدم الاقتصاد دفع عجلته

والخروج به من حالة الكساد.

ثانياً- حالة التضخم في الاقتصاد: والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار،

ويتمثل دور السياسة المالية أساساً في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية

وذلك عن طريق اتباع سياسة انكماشية والتي تعتمد على:

1. تخفيض مستوى الانفاق العام: والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم

الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.

¹ فتحي مايا، العولمة المالية وآثارها على نظام الصرف، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 335،

² اريا لله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر،

2010، ص 5.

2. رفع مستوى الضرائب: مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي وبالتالي إلى تخفيض الطلب ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.

3. المزج بين الحالتين: أي تخفيض مستوى الانفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.

المطلب الثاني: أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

إن التنسيق بين السياستين النقدية والمالية أصبح ضرورة حتمية، وهذا راجع للأهمية التي يتمتعان بها ولتجنب التضارب بين الأهداف الاقتصادية ووسائل كل من السياستين النقدية والمالية تم اللجوء الى التنسيق للوصول إلى الأهداف المرجوة بأفضل النتائج.

إن أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية يتجلى قدرتهما على مواجهة بعض الازمات الاقتصادية كالضغوط التضخمية التي تتمثل في انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي نظرا لوصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث لا يمكن زيادة حجم الإنتاج ولإعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وللتخفيف من حدة الضغوط التضخمية تتخذ كل من السلطة النقدية والمالية إجراءات وتدابير تتمثل في أن يقوم البنك المركزي " السلطة النقدية" بامتصاص الكمية الزائدة من المعروض النقدي أي تقليص حجم الانفاق ومن ثم الطلب الكلي أو تقليص حجم الائتمان بالإضافة إلى تقليص حجم القروض الحكومية بهدف تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة لدى الافراد، وبالتالي تخفيض الانفاق الاستهلاكي والاستثماري كما تقوم السلطة المالية وفي نفس المجال بالعمل على تخفيض حجم الانفاق وذلك بالتخفيف من حجم الدخول بالإضافة إلى زيادة حجم الإيرادات الحكومية من خلال الرفع من مقدار الضرائب المباشرة وغير المباشرة والتخفيف من حجم الإعانات.

من خلال ما تم سرده للإجراءات والتدابير المتخذة نلاحظ أن كل من السلطة المالية والنقدية تسعى إلى تحقيق قدر من الاستقرار في مستويات الأسعار وخلق توازن بين العرض

الكلي والطلب الكلي لهذا يجب التنسيق والملائمة بين السياستين، لنفترض الآن أن الاقتصاد يعاني من بطالة وركود اقتصادي فان السياسة النقدية والمالية تهدف إلى تحقيق قدر من الرواج الاقتصادي من خلال الإجراءات والتدابير المتمثلة في:¹

- قيام السلطة النقدية بتوسيع الائتمان وبالتالي زيادة حجم المعروض النقدي ومن ثم زيادة حجم الطلب؛

- في حين تعمل السياسة المالية على زيادة الانفاق الحكومي والاستثماري لزيادة الانفاق كما تلجا الى تخفيض الطلب الكلي.

من خلال ما سبق نلاحظ ان في كلتا الحالتين "التضخم والركود" يتضح جليا ضرورة التنسيق والملائمة بين السياستين النقدية والمالية.

المطلب الثالث: شروط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.

من أجل تحقيق التنسيق بين السياستين وذلك بغية الوصول إلى الأهداف الاقتصادية ولاسيما الهدف الأهم للتنسيق وهو تعظيم الأداء الاقتصادي ككل لابد من توفر شروط متمثلة في:²

1- وضوح السياستين النقدية والمالية: من الأهمية أن تكون كل من السياستين واضحة وموضوعة بدقة حتى تستطيع كل من السلطتين النقدية والمالية أن ينسقا بين سياستهما ويأتي ذلك من منطلق ان ضعف احدي³

¹ درواسي سعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 259.

² درواسي سعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، المرجع السابق، ص 261.

السياستين ينتقل على كاهل الأخرى، كما أن التنسيق الكفؤ بين السياستين النقدية والمالية يشترط فعالية السياستين وهو شرط ضروري ليكونا معا برنامجا قويا يتمتع بالوصول الى مصداقية كلتا السياستين.

2- المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياستين: حيث يتطلب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية مشاركة كاملة من السلطتين النقدية والمالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيرهما والانفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة مما يجعل هذه السياسة تصل الى النجاح في اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها.

إن تضارب السياسة النقدية والسياسة المالية هو سبب أساسي لنقص المصداقية لدى الوحدات الاقتصادية تجاه تلك السياسات، ولذلك فإن البنوك المركزية يجب ألا تتخذ سياسة نقدية تتعارض مع السياسات الأخرى كما يجب التركيز على إعادة تشكيل السياسات المالية بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة والانضباط المالي، ويفيد التعاون هنا بين السلطتين النقدية والمالية في تحقيق الأهداف المشتركة لهما دون التأثير على مصداقية السياسة الاقتصادية ككل.

المطلب الرابع: آلية تخصيص السياسات للأهداف من خلال مقاربة "مندل".

من خلال هذه المقاربة يتوجب أن تقترن السياسات بالأهداف التي تكون أكثر تأثيرا عليها، وبالتالي إذا تم تخصيص خاطئ للسياسات الاقتصادية فإنه يهدد استقرار النشاط الاقتصادي، فقد أشار "مندل" إلى أن التخصيص السليم للسياسات الاقتصادية الكلية يتمثل في تخصيص السياسة النقدية (سعر الفائدة) للتوازن الخارجي، بينما يتم تخصيص السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي¹. والسبب في ذلك يعود إلى أن السياسة النقدية لها أثر على

¹ سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، تعريب: محمود حسن حسني، ونيس فرج عبد العال، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 105.

ميزان المدفوعات من خلال سعر الفائدة على حركة رؤوس الأموال الدولية بالمقارنة مع تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الداخلية، بينما تعتبر السياسة المالية العكس.

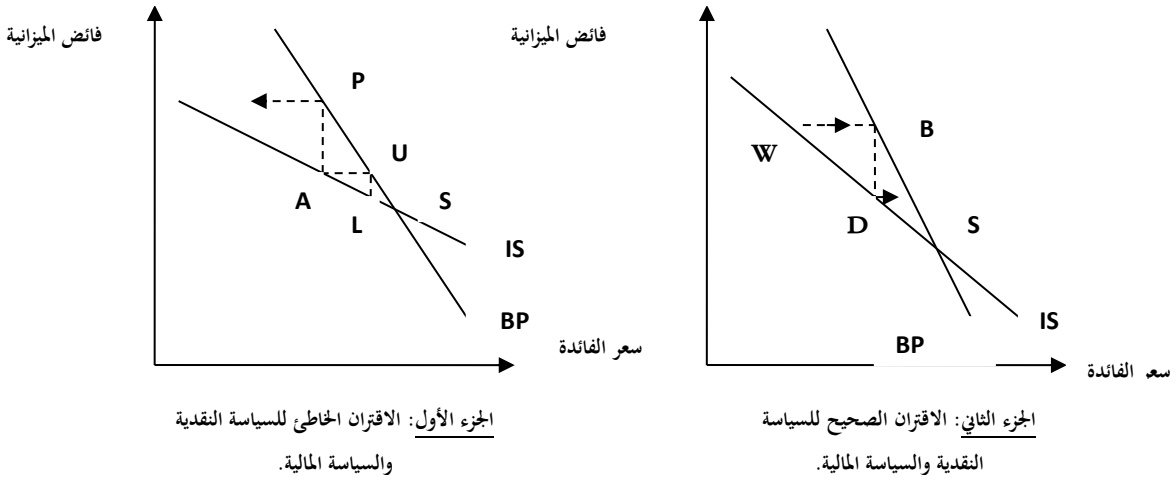
في الشكل (2-3) أدناه يمثل المنحنى (IS) التوازن الداخلي.

✓ **الاقتران الخاطئ " الجزء الأول "** : ويتمثل في استخدام السياسة المالية من أجل التوازن الخارجي، بينما تستخدم السياسة النقدية للتوازن الداخلي، فإذا كان الوضع المبدئي عند النقطة L أين يتحقق التوازن الداخلي والعجز في ميزان المدفوعات، فعند تخصيص أكبر قدر من فائض الميزانية (السياسة المالية) من أجل التوافق مع العجز في ميزان المدفوعات ينقل الاقتصاد إلى النقطة U ، وهذا يحدث توازن في ميزان المدفوعات واختلال داخلي، ومن أجل العودة يتم تخفيض أسعار الفائدة (السياسة النقدية) فيتحول الاقتصاد إلى النقطة A ، فما يمكن أن نلاحظه من خلال هذه الإجراءات أن تخصيص السياسة المالية للتوازن الخارجي والسياسة النقدية إلى التوازن الداخلي يقود الاقتصاد إلى نقطة أبعد من التوازن الأصلي S .

الفصل الأول: الإطار النظري للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الدول النامية

✓ **الاقتران السليم " الجزء الثاني "**: ويتمثل في استخدام السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي أما السياسة النقدية فتستخدم من أجل تحقيق التوازن الخارجي، فإذا كان الاقتصاد في النقطة W والتي تمثل حالة التوازن الداخلي المرفق بعجز في التوازن الخارجي، فإتباع سياسة نقدية ذات أسعار فائدة مرتفعة يؤدي إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي فإنّ الاقتصاد ينتقل إلى النقطة B والتي تعني أنّ هناك توازن خارجي واختلال داخلي متمثل في فائض في الميزانية، في هذه الحالة يتم إتباع سياسة مالية لينتقل الاقتصاد إلى النقطة D ، وبالاقتران السليم بين السياستين النقدية والمالية يتم نقل الاقتصاد إلى النقطة S والتي تمثل التوازن.

الشكل رقم (1-1): الاقتران الخاطئ والصحيح للسياسة النقدية والسياسة المالية "مقاربة مندل".



المصدر: سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، تعريب: محمود حسن حسني، ونيس فرج عبد العال، النقود والتمويل الدولي، مرجع

سبق ذكره، ص: 106-108.

ملخص الفصل الأول:

تعد السياستين النقدية والمالية من بين أهم السياسات الاقتصادية الكلية في مختلف الاقتصاديات على اختلاف نظمها ودرجة تطورها، ففي البلدان النامية تسعى السياسة النقدية في الأساس إلى التأثير في حجم المعروض النقدي بما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة بامتصاص السيولة في حالة التضخم وحقنها في حالة التوسع، أما السياسة المالية فتسعى إلى زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب في حالة التوسع، وتخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب في حالة الانكماش.

إلا أن التضارب الذي شهدته النظم الاقتصادية عبر مختلف المدارس في استخدام أي من السياستين، فالفكر الكلاسيكي الذي جاء بالسياسة النقدية واستبعد أهمية السياسة المالية توالاه الفكر الكينزي بعد أزمة 1992 (الكساد الكبير)، ليعيد ويؤكد على مكانة وأهمية السياسة المالية وضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا أن فريدمان جاء من جديد ليعيد للسياسة النقدية مكانتها

ومن هنا استدعت الضرورة إلى محاولة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة مختلف المشاكل الاقتصادية وتحقيق الاهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية الكلية والمتمثلة أساسا في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصاديين.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لواقع التنسيق بين السياستين النقدية
والمالية في الجزائر

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري عدة تحولات منذ بداية التسعينيات أي منذ صدور قانون النقد والقرض الى غاية اليوم، تباينت بين ما هو اختلالات وما هو انجازات، والتي يتحكم فيها بالدرجة الاولى تقلبات اسعار النفط باعتبارها المصدر الاول والوحيد لمداخيل الجزائر.

وفي ظل هذه القيود فان كل من السياستين المالية والنقدية تعتبر الوسيلة المبدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

حيث سنتطرق في هذا الفصل الى تقييم فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر والذي تم تقسيمه الى مبحثين:

المبحث الأول: اتجاهات السياسة النقدية والمالية في الجزائر (2000-2015)

المبحث الثاني: التحليل التنظيمي للعلاقة بين السياسة النقدية والمالية في الجزائر

المبحث الأول: اتجاهات السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

تعد السياستين النقدية والمالية من أهم الاجراءات التي اعتمدها الجزائر طيلة مسارها الاصلاحى الاقتصادى، حيث عرفت العديد من التغيرات التي مست جميع جوانب النشاط الاقتصادى.

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر (2000-2015).

ابتداء من سنة 2000 دخل الاقتصاد الجزائرى مرحلة جديدة عرفت العديد من التحولات، ترجع معظمها إلى طبيعة الاقتصاد الوطنى الذى يعتمد كليا على قطاع المحروقات وهو ما انعكس على كل جوانب الاقتصاد.

الفرع الأول: طبيعة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

إن التطور والتحسين الذى شهده النظام المصرفى الجزائرى بعد صدور قانون النقد والقرض لم يمنع من تخط هذا النظام فى مشاكل واختلالات، لذا بدا من الضرورى التشجيع على سيادة الدولة ودعم الانضمام فى السعى المؤسساتى، كذلك ضرورة تعزيز السلطة النقدية لذا تم سن الامر (01-01) المعدل والمتمم للقانون (90-10) الصادر فى 27/02/2001 الذى الهدف الوحيد منه يخص الجانب التنظيمى وذلك لبلوغ هدفين:

- التمكن من خلق الانسجام بين السلطة التنفيذية ومحافظ بنك الجزائر
-الفصل بين ادارة بنك الجزائر والسلطة التنفيذية قصد ارساء الاستقلالية النقدية وتحقيق الرابط الامثل بين مختلف مكونات الصرح المؤسساتى.

كما جاء الامر (03-11) المؤرخ فى 26 اوت 2003 الذى ساهم بشكل كبير فى ابراز الدور السىادى لمجلس النقد والقرض.

ومع هذه الاصلاحات فبنك الجزائر حدد هدف استقرار الاسعار والحفاظ على معدل تضخم 3% واعتبره كهدف وحيد للسياسة النقدية وهذا من خلال التقارير السنوية لسنة 2002، 2003، 2004.

وبالنسبة للهدف الوسيطي للسياسة النقدية فبعد ما كان منذ سنة 1994 الى غاية 1994 هو مجموع الاصول المحلية لبنك الجزائر مع تحديد اهداف اخرى فصلية، فابتداء من سنة 2001 و2002 تعتبر القاعدة النقدية كهدف وسيطي للسياسة النقدية. وعلى العموم يستخدم بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لبلوغ هذه الاهداف والتحكم فيها وهي:

- معدل إعادة الخصم يعتمد على تطورات الاقتصاد الكلي وتطور المؤشرات النقدية
- نظام الاحتياطي الاجباري
- أدوات السوق النقدية مثل: نظام المعاشات، عطاءات الاتمان، مزادات الاتمان.
أما سياسة السوق المفتوحة فلم يكن يستخدمها بنك الجزائر بحكم ضعف تطور سوق الأوراق المالية في الجزائر، وقد تميز السداسي الثاني لسنة 2001 بارتفاع كبير في سيولة البنوك وهذا الفائض في السيولة الذي ظل مرتفعا حتى في سنة 2002 فرض على بنك الجزائر استحداث أداة جديدة أخرى غير مباشرة للسياسة النقدية وهي أداة استرجاع السيولة حيث سمحت هذه الأداة بامتصاص فائض السيولة لدى البنوك فتراجعت الاحتياطات الحرة لدى البنوك إلى 46 مليار دينار في ديسمبر 2006 بعد ما كانت 145.7 مليار دينار في مارس 2004.

وفي ظل الظروف التي تتميز بفائض السيولة الهيكلي الذي زاد استحكامه في 2007 تميزت إدارة السياسة النقدية بالاعتماد على وسيلتين أساسيتين وهما: - وسيلة استرجاع السيولة البنكية وهي وسيلة خاصة بالسوق النقدية حيث استخدمها بنك الجزائر بشكل متزايد سنة 2007 استرجاع السيولة لسبعة أيام واسترجاع السيولة لثلاثة اشهر، اما الوسيلة الثانية - فهي تسهيلية الودائع المغلقة للفائدة، التي تم إدخالها في اوت 2005 قصد زيادة الرقابة على المجاميع النقدية مع تركيز الجهد على مجموع القاعدة النقدية كهدف وسيطي للسياسة النقدية وتميزت سنة 2009 بتدعيم الاطار التنظيمي المتضمن وسائل إدارة السياسة حيث أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 90-02 المؤرخ في 26 اوت 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية التي يقوم بها بنك الجزائر في السوق النقدية وقد تضمن هذا النظام بشكل خاص:

- مقابلات عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والعقوبات التي يمكن التعرض لها في حالة عدم احترام التزاماتها بصفقتها كمقابلات
 - الأوراق المقبولة من طرف بنك الجزائر كظمان لهذه العمليات الخاصة بالتنازلات المؤقتة أو النهائية
 - عمليات السياسة النقدية وبشكل خاص العمليات التي يكون بنك الجزائر مدعوما للقيام بها في السوق النقدية وكانت عمليات السوق كعمليات إعادة التمويل الأساسية عمليات إعادة التمويل لمدة أطول عمليات التعديل الدقيق العمليات الهيكلية محل التطويرات الضرورية
 - التسهيلات الدائمة (تسهيلية السلفية الهامشية، تسهيلية الودائع المحلة للفائدة) بصفقتها عمليات تتم بمبادرة من المصارف التي تشكل مقابلات لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والتي شهدت تعزيزات في ارسائها التنظيمي
 - اجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية التي تم تمحيصها والتي تتمثل في اجراءات المناقصات الدورية المسماة "العادية" وتلك المتعلقة بالمناقصات السريعة او طريق العمليات الثنائية
 - وكذلك إجراءات حركة الأموال الخاصة بعمليات السياسة النقدية التي تتم عبر نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعملة قيد التشغيل منذ 2006
 - تضمن أيضا ترسانة كاملة الإجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وخارج السوق النقدية.
- وتتمثل أهم نقاط تكييف السياسة النقدية في الجزائر على أثر تجاربها السابقة مع برامج الإصلاح الاقتصادي فيما يلي:¹
- التخلي عن أداة انتقائية القروض لصالح المشروعات العامة والتخلي عن فكرة تمويل القطاع العام فقط بحيث أصبح الجهاز المصرفي الوطني يمل القطاع الخاص بشكل كبير جدا

¹ محمد رمضان، الانضباط النقدي في ظل الاقتصاد غير الرسمي وقضايا الإصلاح الاقتصادي، مجلة الاستراتيجية والتنمية العدد 01، جامعة مستغانم، جوان 2001، ص 42.

- التحكم في معدلات التضخم حيث شهدت هذه الأخيرة انخفاض ملحوظ في السنوات الأخيرة

- تميزت السياسة النقدية بغياب سياسة السوق المفتوحة مما يدل على ضعف السوق ما بين البنوك

كما تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني للبنوك، ومن ثم للسياسة النقدية من خلال صدور الامر رقم 10-04 المؤرخ في 26 اوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، حيث تعزز هذه التدابير التشريعية الجديدة الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر وتقوي الارساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر، خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي إضافة إلى المهمة المتعلقة بتحقيق الاستقرار في الأسعار.

وعموما يمكن تلخيص أهم ما جاء في هذا التعديل في النقاط التالية:

- إن المساهمات الأجنبية في البنوك لا يمكن ان يسمح بها الا في إطار الشراكة علما ان المساهمة المحلية لا تقل عن 51% من راس المال.

- تحوز الدولة على المساهمة خاصة في راس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات راس المال الاجنبي

- أي تنازل عن مساهمات او حصص في البنوك او المؤسسات المالية يجب ان يرخص بها مسبقا من طرف محافظ بنك الجزائر وفي ظل الشروط المنصوص عليها من طرف مجلس النقد والقرض.

- تكمن مهمة بنك الجزائر الى جانب مهمته الاساسية في الحفاظ على استقرار الاسعار في تمثيل الوضعية المالية الخارجية للجزائر واعداد ميزان المدفوعات.

- يعمل بنك الجزائر على التأكد من سلامة الدفع غير العملة الائتمانية وكذا اعداد المعايير المطبقة في هذا المجال وملائمتها.

- يقوم بنك الجزائر بتنظيم وتسيير مركزية المخاطر للمؤسسات ومركزية للمخاطر وكذا اعداد المعايير المطبقة في هذا المجال وملائمتها.

-تلتزم البنوك والمؤسسات المالية وضمن الشروط المحددة من قبل مجلس النقد والقرض بوضع جهاز للرقابة الداخلية وجهاز للرقابة المطبقة وان تكون هذه الاجهزة ناجحة. واتخذ بنك الجزائر في 2011 إجراءات جديدة قصد تفعيل أكبر لدور المصارف في السوق البنينة للصرف خاصة في مجال تغطية خطر الصرف لصالح المؤسسات، بالفعل طور بنك الجزائر في 2012 أدوات خطر تغطية خطر الصرف أي الصرف لأجل إذ أن هذه التدابير تمكن البنوك التجارية من تغطية خطر الصرف، الذي يمكن أن يواجهه زبائنها مع إبقاء هذه البنوك نشطة في السوق النقدية البنينة للمصارف مع ذلك ونظرا للأجال الجد قصيرة لتسوية عمليات التجارة الخارجية للجزائر مع بقية العالم بما في ذلك تسوية الواردات من مواد التجهيز يتبن أن مخاطر الصرف منخفضة نسبيا كون التسديدات الخارجية تتم غالبا فورا.

وخلال سنة 2013 دعم استقرار سعر الصرف الفعلي هدف السياسة النقدية في صرف يسم بتراجع معتبر لوتيرة التوسع النقدي. كما كانت نجاعة تسيير السياسة النقدية حاسمة في سنة 2013 من حيث امتصاص السيولة في السوق النقدية. واصلت الجزائر المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي خلال سنة 2014 في وضع يتميز بعجز في ميزان المدفوعات الخارجية.

كما ساهمت الإدارة المنتظمة للسياسة النقدية من طرف بنك الجزائر من خلال الاستعمال المرن لأدوات امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية، اذ كانت فعالية السياسة النقدية تشكل مكسبا معززة في 2014 بأثر الصدمة الخارجية على السيولة والاستمرار في استهداف التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية وبالرغم من التوسع النقدي البسيط جدا أو إبقاء السياسة النقدية جد حذرة.

اتخذ التضخم توجهها تصاعديا وأدى الانخفاض الحاد في أسعار البترول إلى انعطاف بعض المجاميع النقدية في سنة 2015 مقارنة بالفترة التي طالت من 2001 إلى 2014، تمثل هذا الانعطاف خصوصا في تقلص تدريجي لفائض السيولة المصرفية وبالتالي في لجوء أقل إلى امتصاصه من طرف بنك الجزائر.

الفرع الثاني: وسائل السياسة النقدية في الجزائر (2000-2015).

يستعمل بنك الجزائر لتحقيق اهدافه مجموعة من أدوات السياسة النقدية أهمها ما يلي:

أولاً: معدل إعادة الخصم.

يعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية التي يستعملها بنك الجزائر للتأثير على مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان بالزيادة أو النقصان، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي من معدل إعادة الخصم لخفض المعروض النقدي والعكس في حالة الركود الاقتصادي والجدول (1-2) يبين معدل إعادة الخصم في الجزائر.

الجدول (1-2): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل إعادة الخصم %	7.5	6.5	5.5	4.5	4	4	4	4
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4	4	4	4

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بنك تقارير بنك الجزائر، 2003، 2008،

2015.

حسب الجدول (1-2) نلاحظ ان معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي حيث كان في سنة 2000 يقدر ب 7.5% لينخفض إلى 6.5% سنة 2002 بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك، التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر من 170.5 مليار دج سنة 2000 إلى 102.9 مليار دج في جوان 2001، وقد ساهم هذا الوضع في كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية، ولكن هذا الانخفاض في معدل إعادة الخصم لم يشجع البنوك على اقتحام ميدان الاستثمار لتعادله مع معدل الفائدة المدين، وفي سنة 2002 استمر معدل إعادة الخصم في الانخفاض ليصل ال 5.5% وانعدم في هذه السنة إعادة التمويل من طرف البنوك لدى بنك الجزائر، وما يؤكد ذلك هو ارتفاع ودائعها إلى 298.4 مليار دج.

وفي نفس الشيء حدث في سنة 2003 و2004 واستمر معدل إعادة الخصم إلى 4.5% و4% وبقي هذا المعدل ثابتا إلى غاية 2015، يعد هذا مؤشرا جيدا ويعبر عن التحسن في مستويات التضخم وانعدام اعادة التمويل لدى بنك الجزائر.

ثانيا: الاحتياطي الاجباري.

تعتبر سياسة الاحتياطي الاجباري في الجزائر من الآليات الرقابية التي استحدثتها القانون 90-10 حيث يفرض بنك الجزائر نسبة معينة لا تتعدى 28 إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا والجدول (2-2) يوضح تطورات الاحتياطي القانوني في الجزائر.

الجدول (2-2): تطورات الاحتياطي الاجباري في الجزائر (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل الاحتياطي الاجباري %	3	3	4.25	6.25	6.25	6.25	6.25	6.25
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل الاحتياط الاجباري %	8	8	9	9	11	12	12	12

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات مختلفة.

تشير معطيات الجدول إلى ان معدل الاحتياطي الاجباري ظل يرتفع من 3% ابتداء من سنة 2002 الى أن وصل إلى نسبة 9% سنة 2010، وهذا دليل على التدخل النشط لبنك الجزائر بواسطة هذه الأداة لامتصاص السيولة الزائدة لدى البنوك الخاصة في السنتين 2000،2007 حيث انتقل هذا المعدل من 6.5% الى 8% بينما أدت الحدود القصوى المفروضة على كل بنك الى صعوبات في توزيع الموارد، ومن أجل معالجة أوجه الضعف هذه فإن بنك الجزائر فرض احتياطا إلزاميا على البنوك التجارية بنسبة 12% ابتداء من سنة 2013 إلى غاية 2015.

ثالثا: سياسة السوق المفتوحة.

تعتبر سياسة السوق المفتوحة إحدى الأدوات غير المباشرة لتدخل البنك المركزي في السوق النقدية بئعا أو مشتريا للسندات العامة أو الخاصة بهدف امتصاص أو توسع للسيولة في الاقتصاد.

يتمثل هدف تدخل البنك المركزي في السوق النقدية في تنظيم حجم السيولة في الاقتصاد ومراقبة حجم الكتلة النقدية المتداولة عن طريق التحكم في النقود المركزية. وحددت المادة 76 من قانون النقد والقرض إمكانية تدخل البنك المركزي في سوق النقد بأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عامة تستحق في أقل من ستة أشهر وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو لمنح قروض كما حددت المادة إجمالي العمليات التي يجريها البنك المركزي على السندات العامة بأن لا تتعدى 20% من الإيرادات العامة للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة.

تم العمل بهذه الأداة لأول مرة في 30 ديسمبر 1996 شملت شراء البنك المركزي لسندات عامة قصيرة الأجل ببلغ إجمالي 4 ملايين دج بمعدل فائدة متوسط يقدر ب 14.94% ولم تستخدم هذه الأداة مرة ثانية.

ومع تطور وضعية سيولة البنوك خلال سنتي 2002 و 2003 أدى إلى وجود سيولة مصرفية مفرطة نتيجة تحسن صافي الأصول الخارجية، فرض على البنك المركزي أن يقوم بامتصاص هذا الفائض عن طريق أداة جديدة في 2002 لكي تدعم الأدوات غير المباشرة الأخرى للسياسة النقدية تتمثل في مناقصات القروض، حيث تمكن البنك المركزي من امتصاص ما قدره 100 مليار دج في 2002 ثم ترتفع إلى 250 مليار دج في نهاية 2003 أصبحت هذه الأداة فعالة في إطار انعدام لجوء البنوك لإعادة التمويل لدى البنك المركزي.

رابعا: سياسة تأطير القروض.

من بين أدوات السياسة النقدية، هو في الجزائر هو تأطير القروض وتوجيهها بما يخدم الاقتصاد ومن خلال الجدول أدناه سوف نحاول فهم توجهات الدولة من خلال توزيع القروض على الاقتصاد.

الجدول (2-3): توزيع القروض حسب القطاعات في الجزائر (2000_2015) -بمليار الدولارات-

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع العام	701.8	740.8	715.8	791.4	859.3	882.4	874	988.9	1202.9	1485.1	1460.5	1741.6	2040.2	2434	3382.3	3386.5
القطاع الخاص	291.2	337.6	550.5	58.5	675.4	897.3	1057	1216	1413.3	1600.6	1806.7	1984.2	2247	2721.9	3121.7	2350.7
الإدارة المحلية	0.1	0.2	0.3	0.3	0.2	0.1	1.4	0.3	0.3	0.8	0.8	0.7	0.4	0.4	0.6	0.618
المجموع	993.1	1077.88	1266.3	1380.2	1534.9	1779.8	1905.4	2205.2	2615.5	3086.5	3268	3726.5	4287.6	5169.9	6504.6	7373.1

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ ان الدولة تضخ السيولة النقدية عن طريق القروض الى الاقتصاد بشكل متزايد

حيث انتقلت من 993.1 من سنة 2000 الى 5169.9 في سنة 2013 أي زيادة بفارق 4176.8 مليار دولار، لكن في سنة 2014 ضخت 6504.6 مليار دولار أي بزيادة تقدر ب 1348.3 مليار دولار، وفي سنة 2015 وضعت 7373.1 مليار دولار، أي بفارق 8688.51 مليار دولار، وهذا يعني أن الدولة من سنة 2014 الذي يتزامن مع انهيار اسعار البترول تحولت من معقم للسيولة إلى ضخ السيولة في السوق لتجنب الركود وتحريك العجلة الاقتصادية من خلال معدل القروض الممنوحة للاقتصاد نلاحظ ان الدولة تتجه من السياسة الاقتصادية الانكماشية إلى توسعية.

الفرع الثالث: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من مجعنين:

المتاحات النقدية M1 = العملة في التداول + الودائع الجارية + الودائع افي الحسابات الجارية البريدية.

الكتلة النقدية M2 = المتاحةات النقدية M1 + شبه النقود (الودائع بالعملات الاجنبية).

ولقد كان من أهداف برنامج الانعاش الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية التحكم في نمو الكتلة النقدية والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية كما يوضحه الجدول (1-2).

الجدول رقم(2-4) تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2015) -مليار دينار

جزائري-

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الكتلة النقدية m2	2022.5	2473.5	2901.5	3354.9	3738.037	4146.906	4827.6	5994.6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الكتلة النقدية m2	6955.9	7173.1	8280.7	9929.2	1115.1	1194.5	13663.9	13797.9

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ أن الكتلة النقدية شهدت تطور ملحوظ اذ زادت M2 من 2022.5 مليار دج سنة 2000 إلى 7173.1 مليار سنة 2009، وهذا ما يدل على إصرار الدولة على النهوض بالتنمية الاقتصادية، غير أن تطور الكتلة النقدية استمر بالزيادة الى غاية 2015، مما انعكس سلبا على بعض المؤشرات النقدية مثل التضخم فالسياسة النقدية تعمل على تخفيض التضخم.

المطلب الثاني: مسار السياسة المالية في الجزائر(2000-2015)

تبنت الجزائر تنفيذ السياسة المالية كوسيلة من الوسائل التي استخدمت في إطار برامج الإصلاح المدعومة هذه السياسة شهدت العديد من التغيرات منها توسعية وأخرى انكماشية وذلك حسب الهدف من وضع السياسة وعليه سنقوم بدراسة حول هذه النقطة للفترة (2000-2015).

الفرع الأول: تطور النفقات العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2015)

عرفت هذه الفترة نمو وارتفاع في معدلات الانفاق العام سواء من ناحية نفقات التجهيز او فيما يخص نفقات التسيير كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم: (2-5) تطور النفقات الكلية خلال الفترة 2000-2015.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النفقات الكلية	117.12	1321.03	1550.05	1690.18	1891.77	2052.04	2453.01	3108.6
نفقات التشغيل	856.19	963.63	1097.72	1122.76	1251.06	1245.13	1437.87	1874.60
نفقات التجهيز	321.93	357.40	452.93	576.41	640.71	806.91	1015.14	1407.26
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النفقات الكلية	4191.10	4322.25	4466.90	5853.60	4952.01	6092.10	6995.70	7656.30
نفقات التشغيل	2217.8	2300.0	2659.1	3879.0	2820.4	4204.3	-	-
نفقات التجهيز	1973.3	1946.3	1807.9	1974.4	1787.9	1887.8	1387	-

المصدر: تقارير بنك الجزائر على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

شهدت النفقات العامة زيادة خلال فترة الدراسة خصوصا في السنوات (2002-2007) وهذا يعود الى البرامج التي انتهجتها الجزائر في هذه المرحلة مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2002-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2007) بالإضافة الى برنامج التنمية الفلاحية حيث حققت النفقات الكلية سنة 2005 مبلغ 2052.04 مليار دينار جزائري كما مثلت 20.76% من الناتج الداخلي الخام سنة 2000 لتحقق نسبة 16.5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2005 كما تميزت سنة 2012 بالارتفاع النسبي حيث انتقلت النفقات الكلية من 4322.25 مليار دج سنة 2009 الى 4952.01 مليار دج سنة 2012 أي بزيادة بمقدار 629.72 مليار دج اما فيما يخص نفقات التشغيل فلقد بلغت سنة 2001 مقدار 963.63 مليار دج

كذلك عرفت ارتفاعا كبيرا في سنة 2004 و 2005 (1251.06 مليار سنة 2004 و 1245.13 مليار سنة 2005) بفضل البرامج المتبعة خلال هذه السنوات كما شهدت نفقات التجهيز نمو مستمر على العموم (باستثناء الانخفاض في بعض السنوات) ففي سنة 2000 بلغت مقدار 321.93 مليار دج أي نسبة 32% من الإيرادات الكلية وما يعادل 7.8% من الناتج الداخلي الخام وفي سنة 2001 بلغت 357.40 مليار دج أي ما نسبته 27.05% من الإيرادات الكلية و 8.45% PIB. إن النفقات العامة باعتبارها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي قد أدت إلى ارتفاع العجز العمومي حيث تجاوزت قيمتها 3807 مليار دج مع نهاية جوان سنة 2015 أي 7.8% مقارنة بسنة 2014 التي شكلت معظمها نفقات التسيير مقابل ارتفاع أقل من قيمة التجهيزات على الرغم من تسجيل ارتفاع قدره 9% مقارنة ب 2014 والمقدرة ب 1378 مليار دج.

وانتقلت النفقات العامة من 6995.7 مليار دج في 2014 إلى 7656.3 مليار في 2015 أي ارتفاع بنسبة 9.4% بلغ عجز في الرصيد الجمالي للخزينة 2621.7 مليار دج أي 15.8% من *pib* وهو مستوى قياسي مقابل 8% من سنة 2014.

الفرع الثاني: تطور الإيرادات العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2015)

عرفت الإيرادات الكلية ارتفاع مستمر خلال الفترة (2000-2015) وهذا راجع بدرجة أولى إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط غير أنه لا يخفي التراجع الملحوظ في بعض السنوات.

جدول رقم: (2-6) تطور الإيرادات الكلية خلال فترة 2000-2015

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإيرادات الكلية	1124.93	1389.74	1576.74	1525.55	1606.40	1713.99	1841.93	1949.10
الجبائية البترولية	720	840.60	916.40	836.06	862.20	899	916	1890.61
الجبائية العادية	349.50	398.24	482.90	524.93	580.41	640.47	720.88	775.15
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات الكلية	2902.4	3275.3	3074.6	3489.8	3455.6	5940.9	4218.1	
الجبائية البترولية	1715.4	9927.0	1501.7	1529.4	1561.6	2018.5	1577.7	1243.1
الجبائية العادية	965.3	1146.6	1297.7	1527.1	1595.7	3678.1	2267.5	

المصدر:

تقارير وزارة المالية الجزائرية على الموقع: www.mf.gov.zd

تقارير بنك الجزائر على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

عرفت الإيرادات الكلية معدلات معتبرا لسنتي 2000 و 2001 قدرت ب 1124.93 مليار دج و 1389.74 مليار دج , لتشهد خلال السنوات الاخيرة ارتفاع بلغت سنة 2013 مقدار 5940.9 مليار دج كما هو موضح في الجدول السابق , اما فيما يخص اسعار النفط فقد عرفت ارتفاع نسبي سنة 2000 الى غاية 2007 مما ادى الى تدفق موارد هائلة الى داخل الاقتصاد الوطني حيث زادت الصادرات النفطية بنسبة 40% وهو ما انعكس على الارتفاع في الإيرادات العامة بنسبة 3.88 , كما شهدت الجبائية النفطية انخفاض شديد في سنة 2014 قدرت ب 1577.7 مليار دج وفي سنة 2015 بلغت 1243.1 مليار دج واستمرت الجبائية

العادية في الارتفاع حيث بلغت 349.5 مليار دج سنة 2000 لتحقق سنة 2002 قيمة 482.90 مليار دج أي بزيادة 38.16% مما ساهمت في الناتج المحلي الخام ب 10.67% خلال نفس السنة واستمرت في الارتفاع حيث انتقلت من 524.93 مليار دج سنة 2003 لتصل الى 2267.5 مليار دج سنة 2014.

ثالثا: انعكاسات السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف

من بين النتائج المعتمدة في السياسة النقدية للجزائر هو تخفيض قيمة العملة الوطنية وهذا من أجل رفع قيمة مداخل الدولة بشكل وهمي كون المداخل تستلم بالعملة الصعبة وتقيم بالدينار، فإذا قلنا مثلا مداخل الجزائر سنة 2014 من قطاع المحروقات هو 58361.6 مليون دولار لو تم تحويلها بمعدل الدينار سنة 2013 على أساس أن سعر صرف الدينار بقي ثابت عند 79.38 نجد مداخل قطاع المحروقات سنة 2014 4632.74 مليار دج، مع أن المداخل بالدولار بقيت نفسها لكن بالدينار ارتفعت بزيادة تقدر ب 497.25 مليار وهي مداخل وهمية. وعمدت الجزائر إلى تخفيض الدينار من أجل تعويض خسارة الميزانية من الجباية النفطية مشيرا الى النفقات العمومية في قانون المالية سنة 2015 قدرت ب 76.9%.

وانخفضت في قانون المالية التكميلي الى 57.8% ان الفارق بين نقص الإيرادات ب 50% وبين النفقات العمومية دفع الحكومة الى تخفيض قيمة الدينار وهو ما يسمح بتوفير مبالغ أكبر بعد تحويل الإيرادات بالدولار الى الدينار.

الجدول (2-7): سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (2000-2015).

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
69.30	72.64	73.36	72.06	77,4	79.7	77.3	75.3	مقابلات الدولار
29.55	17.73	16.64	9.25	7.47	3.66	6.19	7.57	التغير السنوي %
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
106.64	87.9	79.38	77.55	72.85	74.39	72.63	64.56	مقابلات الدولار
20.64	10.7	2.3	6.45	2.07	2.4	12.5	2.2	التغير السنوي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء وتقارير بنك الجزائر

وفي هذا الجدول أعلاه نقيس سعر الدينار الجزائري بالدولار مع فرضية أن الدولار ثابت ولا يتغير، لأن الدولار في حد ذاته عملة تتغير نزولا وصعودا، من خلال الجدول نلاحظ ان الدينار الجزائري في انخفاض مستمر وبنسب مختلفة الا في سنة 2007، 2009، 2005 حيث بلغت نسبة الانخفاض 29.55، 12.5، 20.64 على التوالي، وهي نسب كبيرة وهذه السنوات توافق الانخفاض الكبير لسعر النفط ومنه نستنتج أن انخفاض سعر البترول يؤدي اليا إلى انخفاض سعر الصرف الدينار، وهذا راجع إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية التي على أساسها تحدد الكتلة النقدية.

المطلب الثالث: انعكاسات السياسة المالية على أهداف السياسة الاقتصادية في

الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

لعبت السياسة المالية دورا هاما نوعا ما في تحقيق الاهداف الاقتصادية في الجزائر حيث شهدت تطورات عديدة على مستوى الايرادات العامة التي عرفت ارتفاع

ملحوظ بسبب اسعار البترول المرتفعة مما ادى الى زيادة النفقات العامة كل هذه التغيرات انعكست على النشاط الاقتصادي وعليه سوف نقوم بدراسة أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي والبطالة خلال الفترة (2000-2015).

الفرع الأول: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر

عرف نمو الناتج الاجمالي معدلات متذبذبة خلال الفترة (2000-2015) بين انخفاض وارتفاع حيث سجل نسبة 2.20% سنة 2000 لينخفض الى 1.9% سنة 2001 (بسبب انخفاض البترول الى 29.9 دولار للبرميل بعدما كان 28 دولار للبرميل سنة 2000) ليعود بعد ذلك الى الارتفاع من جديد سنة 2002 الى غاية 2010 ليتراوح بين 4.70% و 3.30% على التوالي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم: (2-8) تطور معدلات النمو الناتج الإجمالي خلال الفترة (2000-2015) - (الوحدة: %)

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015
معدل النمو	2,20%	4,70%	5,20%	2,00%	2,40%	3,30%	3,10%	3,6%	3%

المصدر: بنك الجزائر

شهدت سنة 2014 انتعاشا للنشاط الاقتصادي بمعدل نمو قدره 3.6% مقابل 2.8% في 2013 في وضع يتميز بتراجع اداء النمو خارج المحروقات حيث قدر النمو الحقيقي للإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات في 2014 ب 5.6% مقارنة بالسنوات السابقة¹ كما قدرته وزارة المالية خلال السداسي الاول من سنة

¹ بنك الجزائر، تقرير حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي البلدي، ديسمبر 2015، ص2.

2015 بنسبة 3% و 4.8% خارج قطاع المحروقات¹ كما هو موضح في الجدول

التالي

الجدول (2-9): الناتج المحلي الاجمالي %

القطاعات	الزراعة	المحروقات	الصناعة	والاشغال العمومية	الخدمات	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات
السداسي الاول من سنة 2015	5.3	1-	3	3.4	8.5	3	4.8

المصدر: وزارة المالية

ويعود هذا الاداء الحسن في النمو الى 5 قطاعات ومساهمة القيم المضافة

لكل قطاع ولهذا قمنا بتحليل هيكل الناتج المحلي الاجمالي من حيث القيمة

الاجمالية خلال الفترة 2000_2015 من خلال الجدول التالي

الجدول رقم(2_10) التوزيع القطاعي الاجمالي للناتج الداخلي بالأسعار الحقيقية

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	سداسي الثاني من 2015
- معدل النمو الحقيقي لقطاع المحروقات	4.9	3.7	3.3	2.5-	2.3-	2.6-	3.4-	-	1.9
- نسبة المساهمة في الناتج المحلي	39.19	32.51	37.81	45.16	45.06	34.69	-	-	-
- معدل النمو الحقيقي لقطاع الخدمات	3.1	5.3	7.7	6.5	7.8	6.9	-	-	-
- نسبة المساهمة في الناتج المحلي	30.73	33.54	30.97	27.90	56.3	35.35	-	-	-

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقدير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسداسي الاول من سنة 2015.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لواقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر

10	-	7.2	6	5.3-	4.9	3.1	1.3-	5-	- معدل النمو الحقيقي لقطاع الفلاحة
-	-	9.3	8.42	6.6	7.5	9.4	9.18	8.39	- نسبة المساهمة في الناتج المحلي
-	-	8.2	6.6	9.8	11.6	8	8.2	5.1	- معدل النمو الحقيقي لقطاع البناء والاشغال
-	-	-	10.49	6.6	8	8.29	9.02	8.12	- نسبة المساهمة في الناتج المحلي
2.3	4.9	1.5	2.5-	1.9	2.2-	1.3-	1-	1.3	- معدل النمو الحقيقي لقطاع الصناعة قطاع عام
-	-	-	4.69	4.68	5.2	6.3	7.41	7.07	- نسبة المساهمة في الناتج المحلي
3	3.6	3.3	3.6	2.4	2.0	5.2	4.7	2.9	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية 2005-2015.

نلاحظ من خلال الجدول ان قطاع المحروقات قد عرف نموا موجبا في السنوات الأولى (2000-2004) التي سجلت معدلات نمو متزايدة نتيجة تحسن اداء القطاع مما يعني ان الارتفاع في معدل النمو الاقتصادي كان خلال فترة تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي اما فيما يخص قطاع الخدمات فكان الوحيد القادر على ان يصمد امام التغيرات التي عرفها الاقتصاد الوطني حيث سجل أعلى نسبة نمو سنة 2008 وساهم اكثر من النصف (56.3%) في نمو الناتج الداخلي ويرجع هذا الى فرع التجارة والنقل اللذان ارتفعا ب(10.4% و 5%) كما ان لتطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي أثر ايجابي على اداء هذا الاقتصاد باعتبار ان رفع الانفاق

الحكومي ادى الى رفع الطلب الكلي حقق الانتاج الفلاحي نتائج معتبرة في سنة 2012 ب 7.2% وساهم في اجمالي الناتج الداخلي ب 9.3% غير ان تأثير هذا القطاع في النمو الاقتصادي يعتبر ضعيفا بالمقارنة مع القطاعات السابقة ففي سنة 2008 سجلت نسبة نمو سالبة قدرت ب 5.3% بسبب ظاهرة الجفاف التي عرفتھا الجزائر ويواصل قطاع البناء والاشغال العمومية ارتفاعه بوتيرة معتبرة وهو القطاع الوحيد المستفيد من العمليات والمشاريع المدرجة في برامج النمو (التي ادت الى رفع معدل نمو هذا القطاع) غير ان نسبة مساهمته وتأثيره على معدل النمو الاقتصادي يبقى ضعيفا نسبيا ويعتبر القطاع الصناعي الوحيد الذي سجل نسب نمو متدنية خلال فترة تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي.

على الرغم من السياسة المالية التوسعية المنتهجة منذ سنة 2000 الا ان ذلك لم يحدث تغيير كبير على هيكل الناتج الداخلي الخام من حيث نسبة مشاركة القطاعات المختلفة لكن يبقى قطاع المحروقات له الاثر الابرز على الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

الفرع الثاني: أثر السياسة المالية على البطالة في الجزائر

البطالة في الجزائر شهدت العديد من التغيرات خلال فترة الدراسة والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم:(2-11) تطور معدلات نمو البطالة خلال الفترة (2000-2015) - (الوحدة:%)

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015
معدل البطالة	28.90	25.70	17.70	12.30	11.08	10.00	11.00	10.6	11.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

سنة 2012 مثلت نسبة 11.00% من القوة العاملة حيث انتقل عدد العمال من 6 ملايين في 1999 الى قرابة 11 مليون مع نهاية 2010 أي بمعدل سنوي في حدود

6.6% وان نسبة البطالة انتقلت من 30% سنة وصلت نسبة البطالة في الجزائر سنة 2013 الى 9.8% مقارنة بما كانت عليه سنة 2000 (28.9%) وفي 1999 الى 10.6% مع نهاية 2010¹.

أما فيما يخص السداسي الاول من سنة 2015 فان نسبة البطالة قد تكون اعلى من مستوى سنة 2014 (10.6%) وحسب توقعات صندوق النقد الدولي فيمكن ان تصل ال 11.3% سنة 2016. وعليه يمكن تحديد معدلات البطالة من خلال دراسة تطور مستوى التشغيل وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(2-12) تطور مستويات التشغيل والبطالة في الجزائر (2000-2012)

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012
السكان النشيطون	8850	9305	9780	10267	10801	10812	11423
الفلاحة	1185	1438	1697	1780	1841	1136	912
الخدمات	-	1743	369	667	1510	5377	6260
السكان النشيطون فعلا	4977	5462	5981	6517	7002	9736	1663
صناعة	78	504	523	525	530	860	1335
الاشغال والبناء	497	860	980	1160	1371	1886	10170
العاطلون عن العمل	2610	2388	1729	1265	1220	1076	1253
نسبة مؤوية في السكان النشيطون	29.5	25.7	17.7	12.3	11.3	10	11

المصدر: بالاعتماد على: بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية 2005، 2010

يبين الجدول ان هناك انخفاض في معدل البطالة خلال الفترة (2000-2012) كما سجل ارتفاع في حجم القوة العاملة وهذا الارتفاع شمل القطاعات التالية:

¹ عبد الرحمن تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر " واقع وفاق"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011، ص 319.

_ قطاع الخدمات سجل عمالة 1743 مليون عامل سنة 2001 الى 5377 مليون عامل سنة 2010 اما سنة 2012 فكان 6260 مليون عامل هذه الزيادة نفسر

بالتوسع المسجل في قطاعات التجارة والنقل والاتصال

_ قطاع الفلاحة هو ايضا عرف زيادة في عدد العمال حيث انتقل من 1185 مليون

عامل سنة 2000 الى 1841 مليون عامل سنة 2008 وهذا راجع الى البرامج

الوطنية للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 لمنه شهد انخفاض كبير سنة 2012 ب

912 مليون عامل.

_ قطاع الصناعة هو القطاع الوحيد الذي سجل نسبة نمو ضعيفة للعمال اذ انتقل

عدد العمال من 78 مليون عامل سنة 2000 الى 1335 مليون عامل سنة 2012.

_ قطاع البناء والاشغال استفاد بشكل كبير من تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي

التي ادت الى رفع عدد العمال من 497 مليون عامل سنة 2000 الى 10170

مليون عامل سنة 2012 ورغم ذلك فان فرص العمل في هذا القطاع مرتبطة بحجم

التدخل الحكومي فيه.

المبحث الثاني: التحليل التنظيمي للعلاقة بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر.

إن معالم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية بدأت تتجسد بعد صدور قانون

النقد والقرض وتطورت أكثر بصدور الامر 03-11 الذي أكد على درجة عالية من

الاستقلالية للبنك الجزائري في أداء سياسته النقدية ومن ثم تعزيز صلة التعاون والتشاور

بين السلطتين النقدية والمالية، والتي أخذت تتضاعف أكثر فأكثر كلما زادت درجة

استقلالية بنك الجزائر على الضغوطات الاجتماعية والسياسية التي تفرضها السلطة

المالية(الحكومة).

المطلب الأول: تنظيم العلاقة بين الحكومة وبنك الجزائر

رغم الاصلاحات التي توالفت على بنك الجزائر منذ إنشائه وبداية انطلاقه ورغم

الصلاحيات التي منحت له بقي يعمل تحت وصاية المجلس الوطني للقرض مما جعل

الإصلاحات لا تحقق نتائج كبيرة، وهو ما دفع السلطات الى وضع عدة قوانين تمثل اولها في القانون 90_10 قانون النقد والقرض ليليه عدة اصلاحات وتعديلات تنظم علاقة الحكومة ببنك الجزائر.

الفرع الأول: مضمون قانون النقد والقرض 90-10

يهدف مواكبة التشريع المعمول به في معظم الدول لاسيما المتطورة منها تمت المصادقة على قانون النقد والقرض 90-10 كإصلاح جذري للمنظومة.

أولاً: لمحة عن قانون النقد والقرض

بناء على قرار المجلس الشعبي الوطني صدر قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990 في شكل وثيقة تمثل القانون الأساسي للبنك المركزي ونظام تسيير البنوك والقروض في آن واحد¹.

بصفة عامة جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من المبادئ هي بإيجاز:

أ. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

وذلك من خلال توقيف التعامل بالأسلوب الذي كان سائد من قبل صدور هذا القانون والذي كان يتضمن مجموعة اتخاذ القرارات الصادرة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط حيث أحل محله أسلوب بموجبه تضحى هذه القرارات تتخذ بما تراه مناسباً السلطة النقدية وبما يخدم الأهداف النقدية المحددة.

ب. الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة

كانت الخزين في النظام السابق تلعب دوراً أساسياً في تدبير التمويل الإلزام وذلك بالخصوص باللجوء إلى عملية القرض، أي اللجوء إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد وقد سمحت لها فيزيولوجية النظام السابق باللجوء وبسهولة إلى هذه الموارد لتمويل عجز الخزينة، وقد خلق هذا الأمر تداخلاً بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية وخلق أيضاً تداخلاً بين أهدافهما التي لا تكون دوماً

متجانسة

¹ خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 189.

واعتمد قانون النقد والقرض أيضا على الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي ولم يعد أيضا يتم بلا حدود بل أصبح يخضع إلى بعض القوانين ويسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية¹.

- استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاطف للخزينة
- تقليص دور الخزينة اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتركمة عليها

-تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال

ج. الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض

كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات فجاء القانون ليضع حد لذلك فأبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.

هـ. انشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس السلطة النقدية والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود، ولذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية، وكان ذلك بأنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت، وقد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية وبالذات في هيئة جديد سماها مجلس النقد والقرض وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية:

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 177.

- وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية
- مستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية
- وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتقادم التعارض بين الأهداف النقدية

ثانيا: أهداف قانون النقد والقرض

- لقد تم سن هذا القانون ليكون جهاز تشريعي لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها السلطات العمومية والتي تهدف الى:
- وضع حد لكل تدخل اداري في القطاع المصرفي والمالي
 - رد الاعتبار لدور البنك المركزي
 - استرجاع قيمة الدينار الجزائري بوضع حد لمختلف الأنظمة الخاصة بالعملة في مختلف دوائر الصفقات
 - تنويع مصادر تمويل الاعوان الاقتصاديين لاسيما المؤسسات عن طريق انشاء سوق مالية

الفرع الثاني: تعديل قانون النقد والقرض في 2003 الامر 11-03

جاء الأمر الرئاسي رقم 11-03 الصادر بتاريخ 26 اوت 2003 في ظروف تميز فيها الجهاز المصرفي الجزائري بضعف كبير في الأداء خاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري، وجاء هذا الأمر لتعليم فعالية أدوات الرقابة والاشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره يمثل السلطة النقدية. وتم كذلك توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية، حيث نصت المادة(62) الفقرة "ج" بتحديدده للسياسة النقدية والاشراف عليها ومتابعتها وتقييمها ولهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية والقرضية ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في السوق النقدية ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي الى مخاطر الاختلال، وهكذا أوكلت للمجلس مهمة حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية وتدعيم التشاور والتنسيق ما بين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجانب المالي وذلك من خلال:

- إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والمالية
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي
- تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلد
- العمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية

المطلب الثاني: تحليل علاقة الحكومة ببنك الجزائر

تكمن علاقة الحكومة ببنك الجزائر أساساً من خلال توفير السيولة من طرف البنك لتلبية حاجيات الخزينة، حيث تتلقى مساعدات من البنك المركزي تتخذ هذه المساعدات صنفين مساعدات مباشرة ومساعدات غير مباشرة

المساعدات المباشرة: هي موضوع اتفاق بين سلطات البنك والدولة حيث يخصص لها بند في ميزانية البنك كقروض للخزينة العامة.

المساعدات غير المباشرة: تتمثل في شراء أو الاخذ لأجل لأذونات الخزينة كما يمكن للبنك المركزي أن يساعد الخزينة العامة بالاكتتاب أي ان الحكومة تتناول عن السندات لفائدة البنك مقابل مبلغ معين أو عمولة عن طريق اتفاق مباشر أو طلب عروض ثم يقوم البنك بعد ذلك ببيع السندات بقيمتها الاسمية.

أولاً: الالتزامات النقدية للخزينة

أدخل قانون النقد والقروض نمط جديد لتنظيم العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية مع تغيير أهداف السياسة الاقتصادية وتنظيم الاقتصاد وتناقص أعباء ومهام الخزينة العمومية مقارنة بالفترة السابقة، و أصبح تعرف العلاقة الجديدة بإبعاد الخزينة عن مركز نظام التمويل وإعادة البنك المركزي بعد ذلك وبشكل فعلي إلى قمة النظام النقدي وعلى هذا الأساس فان القروض التي يمكن أن تستفيد منها الخزينة العمومية تم تحديدها حسب المادة 78 من القانون 90-10 في حدود 10% فقط خلال سنة مالية كحد اقصى من الايرادات العامة لموازنة الدولة المسجلة في السنة المالية فلا يجب ان تتجاوز مدة التسبيقات 240 يوم وتسد قبل انتهاء السنة والجدول الموالي يوضح مدى التزام البنك المرزي بتمويل الخزينة.

الجدول رقم (2-13) مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الانفاق الحكومي

المتغير	توصيف المتغير	الوزن	درجة الترتيب
حدود اقراض الحكومة	التسليف "avances" حدود الاقراض غير المورق	0.15	1.00
	-التسليف غير المسموح به		0.67
	-تسليف مسموح بحدود صارمة		0.33
	-تسليف مسموح به بحدود مرنة		0.00
	-لا يوجد حدود قانونية للإقراض	0.1	1.00
	الاقراض التوريقي		0.67
	-غير مسموح به		0.33
	-مسموح بحدود صارمة		0.00
	-مسموح بحدود مرنة		1.00
	-لا يوجد حدود قانونية للإقراض	0.1	0.67
	شروط الاقراض (استحقاق سعر الفائدة والكمية)		0.33
	-السلطة المصرفية		0.00
	-معينة بقانون المصرف		1.00
	-متفق عليها بين المصرف والسلطة التنفيذية	0.05	0.67
	-تقرير من قبل السلطة التنفيذية فقط		0.33
	المقرضون المحتملون من الصرف		0.00
	-الحكومة المركزية فقط		1.00
	-جميع مستويات الحكومة	0.05	0.67
	-جميع مستويات الحكومة والمستويات العامة		0.33
	-القطاع العام والخاص		0.00
	حدود اقراض المصرف معرفة في:		1.00
	-كمية النقود		0.67
	-كنسبة من التزامات المصرف		0.33
	-كنسبة من ايرادات الحكومة	0.025	0.00
-كنسبة من نفقات الحكومة		1.00	
استحقاق القروض		0.67	
-خلال ستة أشهر		0.33	
-خلال سنة		0.00	

	0.025	-أكثر من سنة -لا تحديد في القانون
1.00		-اسعار الفائدة على القروض يجب ان تكون:
0.75		-اعلى من حدود دنيا
0.50		-اسعار السوق
0.00		-اقل من حدود دنيا
	0.025	-سعر الفائدة غير مذكور
1.00		-لا فائدة على الحكومة من طرف البنك المركزي
0.00		-البنك المركزي ممنوع من شراء او بيع اوراق مالية للحكومة في السوق
		-نعم
		-كلا

المصدر: عزوز علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المعرفية الحديثة - مدخل في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة 11-12 مارس 2008، جامعة ورقلة.

وحسب الجدول رقم (2_13) فإنه حتى يكون للبنك المركزي أكبر درجة استقلالية (1.00) يجب على البنك المركزي ان يقوم بما يلي:

- فرض قيود على عملية الإقراض للحكومة
- يكون التسليف غير مسموح به
- شروط الإقراض تكون من طرف المصرف
- يجب ان يكون المقترض الحكومة المركزية فقط

كما أن الالتزامات النقدية للخرينة تشكل أحد مقابلات الكتلة النقدية وهذه العلاقة يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم(2-14) تطور الكتلة النقدية مع حجم القروض الممنوحة للحكومة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي ووزارة المالية

1993	1992	1991	1990	السنوات
676.42	559	415.27	420.539	الكتلة النقدية M
527.83	226.93	158.97	167.043	قروض الحكومة
1997	1996	1995	1994	السنوات
401.58	468.23	527.83	527.83	الكتلة النقدية M
				قروض الحكومة
2001	2000	1999	1998	السنوات
847.9	723.18	423.65	280.54	الكتلة النقدية M2
				قروض الحكومة
2005	2004	2003	2002	السنوات
4157.6	3644.3	569.7	677.5	الكتلة النقدية M
20.6-	423.4	578.6	167.043	قروض الحكومة
2009	2008	2007	2006	السنوات
7173.1	6955.9	5994.6	4933.7	الكتلة النقدية M
3627.3-	2193.1-	1304.1-	933.2-	قروض الحكومة
2013	2012	2011	2010	السنوات
11945.81	11067.6	9929.2	8280.7	الكتلة النقدية M2
3216.4-	3289.7-	3406.6-	3488.9-	قروض الحكومة
			2014	السنوات
			13412.75	الكتلة النقدية M2
			3110.8-	قروض الحكومة

من خلال الجدول

عرفت قروض الخزينة ارتفاعا وقد بلغت هذه القروض (167.043، 158.97، 226.93، 527.83، 468.53، 401.58، 280.54، 423.65، 723.18، 847.9، 677.5، 569.5، 578.6، 423.6 20.6) مليار دج خلال الفترة (1990_2004) على التوالي والملاحظ أن حجم القروض انخفض في السنوات

الاخيرة ابتداء من سن 2005 أين أصبحت سالبة وذلك نظرا لتحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع اسعار البترول وتقليل دور الخزينة في عملية التنمية. كذلك عرفت معدلات نمو سالبة ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2007 وصلت الى 4430.1 مليار دج سنة 2005، في حين شهد معدل نمو القروض في السنوات الاخيرة ابتداء من سنة 2008 الى غاية 2014 معدلات نمو منخفضة ومستقرة نوعا ما حيث لم تتجاوز 3.8% وذلك نتيجة الدور الذي تلعبه الخزينة العمومية في هذه الفترة في عمليات تمويل السلع الاستهلاكية والقروض الممنوحة للشباب في إطار مناصب الشغل.

ثانيا: عمليات المزايدة على سندات الخزينة

إن معدلات الفائدة على سندات الخزينة (المعدلات الاسمية) تتحدد من طرف الخزينة قبل الشروع في عملية المزايدة غير أن إجراءات المزايدة تتطلب نوع من المرونة حتى تصبح هذه المعدلات تعكس شروط السوق.

الجدول رقم (2-15) تطور المبالغ المعروضة والمكتتب بها على مستوى السوق الاولية لقيم الخزينة

السندات ذات الاستحقاق-13، 26، 52 أسبوع-.

2000			1999			1998			الفترات وطبيعة السندات
52	26	13	52	26	13	52	26	13	البيان
2.20	14.7	14.2	4.5	13.3	26.5	3.00	6.4	14.00	-المبالغ المعروضة من طرف الخزينة
26.209	63.740	35.593	15.817	31.63	58.246	5.371	13.77	285.39	-المبالغ المعروضة من طرف الوسطاء المليون
16.587	36.888	17.899	15.719	29.802	52.453	2.423	3	14.834	-المبالغ المكتتب بها من طرف المزايدة
119.13	433.6	250.65	351.48	237.81	219.8	179.03	5.855	203.85	-معدل تغطية عروض الوسطاء لعروض الخزينة 2/1%
63.28	57.87	50.28	99.38	94.22	90.05	45.11	215.2	51.98	-معدل تغطية الاكتتاب لعروض الوسطاء 3/2%

Source: ministère des finances émergence e du marché de valeurs du trésor, p54

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ما يلي:

منذ انطلاق السوق الأولية لقيم الخزينة فإن عمليات المزايمة على سندات الخزينة في السوق النقدية عرفت تطورات كبيرة سواء من حيث المبالغ المعروضة من طرف الوسطاء الماليين أو من حيث معدلات الفائدة التي عكست مستوى التحسن على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال التحكم أكثر في معدلات التضخم وجعل أسعار الفائدة تعكس المكافأة الأكيدة لرأس المال ابتداء من سنة 1998 عندما أصبحت معدلات الفائدة الحقيقية موجبة وفي هذا السياق نشير إلى مستوى التطور الذي عرفته سندات الخزينة قصيرة الأجل فيما يخص معدلات الفائدة التي بلغت أقصى حد لها بنهاية 1998 وبداية 1999 ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا وفي نفس الاتجاه حيث أصبحت بنهاية 2000 تقارب معدل الخصم ويفارق نقطة ونصف اضافية.

ملخص الفصل الثاني

تعرضت الجزائر لعدة تغيرات والتي مست الوضعية المالية والنقدية، خاصة مع السنوات الأخيرة والتي تميزت بفائض السيولة بسبب إطلاق برنامج الانعاش والنمو والذان تطلبا ضخ مبالغ كبيرة، بالإضافة إلى التوسع الكبير الذي شهدته نفقات التجهيز والتسيير والذي أدى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية.

لكن مع انخفاض سعر المحروقات الذي تزامن مع سنة 2015 بدأت تتعكس المظاهر الاقتصادية في الجزائر وبدأت معالم المديونية الخارجية، لذا كان لابد من الضروري التقليل من حجم الانفاق.

ومن خلال دراستنا وتحليلنا لعلاقة بنك الجزائر بالحكومة ومع طرح الحكومة للسندات قصد الاستدانة من بنك الجزائر فإن هذا لا يعطي لبنك الجزائر كامل استقلاليته.

ومعنى ذلك فإن السعي المتبادل من طرف الحكومة وبنك الجزائر لابد منه لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر.

خاتمة عامة

لقد استهدف دراستنا والموسومة بـ"إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الاقتصاديات النامية - دراسة حالة الاقتصاد الجزائري -" الإجابة عن التساؤل الرئيسي الذي قمنا بطرحه للإجابة عليه من خلال الدراسة التطبيقية على الاقتصاد الجزائري، إذ تطلب منا الأمر المرور بالمفاهيم والتعارف المرتبطة بالسياستين والأهداف والأدوات مع الإشارة إلى أهمية التنسيق بينهما، ومن أجل أن ندعم الجانب النظري في البحث أخذنا الجزائر كحالة دراسة فتناولنا مسار تطور السياستين النقدية والمالية في ظل برامج الإصلاح المدعومة، لننتقل إلى إبراز علاقة السياسة المالية كأداة للحكومة بالسياسة نقدية كأداة لبنك الجزائر، بالإضافة إلى تحليل نتائج انعكاس أثر التنسيق بين السياستين على المتغيرات الاقتصادية، ويمكن القول أن السياسة النقدية لوحدها لا تكفي بالعرض إذ ينبغي دمجها مع السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية.

❖ نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا هذه توصلنا لمجموعة من النتائج هي:

- السياسة النقدية هي مجموعة من الأليات والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا من أجل تحقيق هدف واحد وهو الاستقرار أو التوازن الاقتصادي
- السياسة المالية هي الطريقة التي تنتهجها الحكومة في شكل فرض الضرائب والقروض العامة لاستعمالها في الانفاق الحكومي، قصد المساعدة في تخفيف التذبذب الاقتصادي
- فعالية السياستين النقدية والمالية في الدول النامية ضعيفة، بسبب الاختلالات الهيكلية ولإنجاحها لا بد من مواصلة تطبيق الإصلاحات اللازمة.
- لتحقيق توازن اقتصادي مقبول لا بد من دمج السياسة النقدية بالسياسة المالية لضمان معدل تنمية مستمر بأقل نسبة في البطالة والتضخم.

- للسياسة المالية تأثير فعال في معالجة الكساد والركود الاقتصادي في حين تظهر فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم بامتصاص الفائض في السيولة.

- في ظل انخفاض أسعار البترول الذي شكل أثار سلبية على التوازن الاقتصادي الكلي تبنت الجزائر استراتيجية تنموية جديدة بالإضافة إلى اعتمادها على السياسات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المفقود.

- استطاعت الجزائر أن تحقق في السنوات الأخيرة نتائج إيجابية فيما يتعلق بالتوازنات الكلية خاصة التحكم في التضخم وتوازن ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو مقبولة والاستمرار في حل مشكلة البطالة، وهذا باتباع إجراءات نقدية حازمة مصحوبة بسياسة مالية تقييدية.

❖ اختبار الفرضيات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا سوف نحاول اختبار الفرضيتين التي تم وضعهما كإجابتين أوليتين على التساؤلين الواردين في الدراسة، وذلك على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** " تعتمد السياسة الاقتصادية على أدواتها الأساسية في التأثير على النشاط الاقتصادي و قدرتها على تحقيق أهدافها فقد تلجأ الدول إما للسياسة النقدية أو للسياسة المالية ولا يمكن التنسيق بينهما للخروج من المشاكل الاقتصادية فكل سياسة مجالها الخاص في التأثير"، وقد أثبتت الدراسة عدم صحة الفرضية حيث توصلنا إلى أن السياستين النقدية والمالية مهمتين في النشاط الاقتصادي وتبرز الأهمية من خلال الأهداف المراد تحقيقها فالاختيار بينهما يتوقف على مدى توفير شروط عمل كل منهما ونوع النظام المنتهج وأن الاعتماد على إحدى السياستين دون الأخرى يؤدي في معظم الأحيان إلى الوقوع في التناقض، كما أن إعطاء الأولوية لإحدى السياستين لا يعني تفضيلها عن الأخرى، وإنما الظروف المحيطة هي التي تعطي الدور القيادي لأي منهما، وهذا ما ينفي فرضيتنا؛

- **الفرضية الثانية:** "التنسيق بين أدوات السياستين النقدية والمالية يزيد من قدرة الدولة على تحقيق أهدافها لاسيما هدف الاستقرار الاقتصادي فكلتاهما تؤثر وتتأثر بالأخرة"، وقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية إذ توصلنا إلى أن الاعتماد على السياستين في آن واحد أمر واقعي مع ضرورة التنسيق بين الأدوات للخروج من المشاكل الاقتصادية مثل التضخم فقد تتبع الدولة السياسة النقدية والتي من أدواتها سعر الفائدة الموجود في البنوك لتقليل المعروض من النقود وذلك برفع سعر الفائدة والعكس في حالة الانكماش، وقد تتبع السياسة المالية والتي من أهم أدواتها الضرائب فتقوم برفع معدل الضريبة والعكس في حالة الانكماش وقد تتبع الدولة مزيج من السياستين المالية والنقدية للوصول الى حالة الاستقرار الاقتصادي، وهذا ما يثبت صحة فرضيتنا ؛

❖ **التوصيات:**

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن اعطاء بعض الاقتراحات تتمثل في:

- ضرورة التنسيق بين البنك المركزي كجهة مسؤولة عن تنفيذ أهداف السياسة النقدية والجهة الحكومية المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، والاتفاق على الأهداف الاقتصادية.

- ضرورة العمل على تجسيد ما يقر به قانون النقد والقرض خاصة فيما يتعلق باستقلالية البنك الجزائري.

- لا يمكن للسياسة النقدية لوحدها أن تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية فمن الضروري أن تعمل السياسة المالية على مسانبتها.

- تفعيل السياسات الاقتصادية من خلال وضع أسس موضوعية واقتصادية من طرف خبراء اقتصاديين وماليين.

- ضرورة عمل بنك الجزائر مع الحكومة على إيجاد قنوات جديدة تسمح بتنشيط وإنعاش القطاع المصرفي ككل.

❖ آفاق الدراسة:

بعد الوصول إلى نتائج الدراسة ظهر لنا أن هناك بعض الجوانب لم ندرسها وتحتاج إلى بحث عميق، وهذا راجع لنقص أو قصور في معالجة الموضوع ولهذا لا بد من دراسات وبحوث أخرى لتغطية هذي الجوانب وبالتالي نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون دراسات مستقبلية في هذا المجال:

1. فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.
2. دراسة قياسية لأثر التنسيق بين السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر.
3. السياسة النقدية والمالية في إطار استهداف التضخم في الجزائر.

تم بحمد الله تعالى وعونه

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.
2. إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة (الاقتصاد الجزئي والكلي)، جامعة الاسراء الاردنية، دار الهناء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
3. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، 2006، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
4. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
5. سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، تعريب: محمود حسن حسني، ونيس فرج عبد العال، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.
6. طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، 2013.
7. عباس كاظم الدعيمي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الاوراق المالية، دار ضياء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2010.
8. عبد الرحمن تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر " واقع وافاق"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011.
9. عبد القادر خليل، مبادئ لاقتصاد النقدي والمصرفي "إيحاءات حول الجهاز المصرفي والسياسة النقدية في تحليل نظرية ومراقبة كمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2014.
10. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
11. فتني مايا، العولمة المالية وآثارها على نظام الصرف، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2017.

12. محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
13. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار البهاء للنشر والتوزيع، 2003.
14. مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. اريا لله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2010.
2. بقبق ليلي إسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية - دراسة قياسية - مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية البنوك، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2014.
3. بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008.
4. درواسي سعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
5. الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي - دراسة حالة موريتانيا - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
6. لعزيزي حسيبة، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي حالة الجزائر مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2010.

المجلات

1. بريشي عبد الكريم، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-خلال الفترة ما بين 1990-2014، جامعة ادرا، مجلة التكامل الاقتصادي 2015/8.
2. بلعجوز حسن، سعودي عبد الصمد، تحليل أثر تقلبات اسعار النفط وتخفيض العملة في توجيه السياسة المالية في الجزائر، دراسة تحليلية لقانون المالية لسنتي 2015-2016، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية للنشر، مجلة رماح للبحوث والدراسات، 2016/8.
3. عبد الرحمان تومي، اشكالية التوازن الاقتصادي بين السياسة النقدية والسياسة المالية النموذج الجزائري (1990-2009)، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 6 / 2016.
4. محمد رمضان، الانضباط النقدي في ظل الاقتصاد غير الرسمي وقضايا الاصلاح الاقتصادي، مجلة الاستراتيجية والتنمية العدد 01، جامعة مستغانم، جوان 2001.

القوانين والأوامر:

1. قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990.
2. الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001.
3. الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003.

التقارير والمدخلات:

1. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2003.
2. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008.
3. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015.
4. بنك الجزائر، تقرير حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي البلدي، ديسمبر 2015.
5. عزوز علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المعرفية الحديثة - مدخل في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة 11-12 مارس 2008، جامعة ورقلة.

6. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقدير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسداسي الاول من سنة 2015.
7. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الأول من سنة 2015.

2. المواقع الإلكترونية:

1. تقارير بنك الجزائر على الموقع: www.bank-of-algeria.dz
 2. تقارير وزارة المالية الجزائرية على الموقع: www.mf.gov.zd
 3. الديوان الوطني للإحصائيات عن الموقع: WWW.bqnk.of.algeria.dz
3. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ministère des finances émergence e du marché de valeurs du trésor, p54.

ملخص:

من خلال دراستنا هذه حاولنا توضيح العلاقة بين السياستين النقدية والمالية وإلى أي مدى يمكن أن تعمل معا لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، من خلال التطرق إلى مفهوميهما، أهدافهما، أنواعهما، وأدواتهما في الدول النامية، وكذا شروط التنسيق بينهما وآلية تخصيص كل من السياستين من خلال مقارنة "مندل".

وقمنا باختيار الاقتصاد الجزائري لدراسة وتحليل الإطار التنظيمي للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية ومراحل تطور كل منهما، من خلال تحليل علاقة الحكومة ببنك الجزائر وأهم القوانين التي جاءت لتنظم هذه العلاقة ابتداء من قانون النقد والقرض 90-10 الذي جاء ليؤكد أكثر على ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية من أجل تحقيق أفضل النتائج للأداء الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية، السياسة المالية، التنسيق، الحكومة، بنك الجزائر.

Abstract:

In this study, we tried to clarify the relationship between monetary and fiscal policies and to what extent they can work together to achieve macroeconomic policy objectives by addressing their concept, objectives, types and tools in developing countries, as well as the terms of coordination between them and the mechanism of allocation of both policies through Mendel's approach.

We chose the Algerian economy to study and analyze the regulatory framework for coordination between the monetary and financial policies and the stages of development of each of them, by analyzing the relationship of the government with the Bank of Algeria and the most important laws that came to regulate this relationship starting with the Monetary Law and Credit 90–10, which came to emphasize more the need for coordination between monetary policy and finance in order to achieve the best results of economic performance.

Key words:

Monetary Policy, Financial Policy, Coordination, Government, Bank of Algeria.